

تحليل تقلبات اسعار النفط الخام واثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من (العراق والجزائر) * (١٩٩٠-٢٠١٠) للنفط الخام والسودانية

رشا سالم جبار الزبيدي

أ.م. د. محمد علي حميد مجيد

جامعة كربلاء // كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

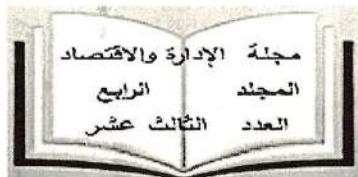
من اهم التحديات الداخلية التي تواجه اقتصاد البلدان العربية النفطية هو الاعتماد على قطاع النفط وابرادات تصديره الذي يرتبط بالأسواق الدولية ،الامر الذي جعل اقتصادات هذه البلدان عرضة للتقلبات التي تشهدها اسعار النفط الخام وتتأثيرها في اداء الاقتصاد الكلي ،وبالتالي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي للبلد ،وتبرز أهمية الدراسة من خلال معرفة تباين اعتماد البلدان على النفط من خلال تحليل وقياس تأثير تقلبات اسعار النفط الخام وانعكاسها على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في بلدان عربية نفطية مختارة (العراق والجزائر) للنفط الخام (١٩٩٠-٢٠١٠). يتضمن هدف الدراسة معرفة الية تحديد اسعار النفط الخام في تطوره التاريخي . وتحديد حجم الاحتياطي وانتاج النفط وصادراته واستهلاكه في البلدان المحددة . والتعرف على تأثير التقلبات اسعار النفط الخام على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في البلدان المختارة . واظهرت نتائج التحليل على وجود تأثير ايجابي بين اسعار النفط ومعدلات النمو والتضخم 'وتأثير سلبي بين اسعار النفط الخام ومعدلات البطالة .

Abstract

from important defiance's the built in that confront economics countries Arabic oil , he depending on oil and crude oil revenues , that could relation on market international ,these has made these economies vulnerable to fluctuation in crude oil prices and their impact on macroeconomic performance, subsequently effect on Economic Stability .Based on the importance of research through the analysis knowingness imparity depending on oil from thorough analysis and measuring fluctuation in crude oil prices and reflections on variables the Economic Stability in countries Arabic oil select (Iraq ,Algeria ,Saudi)for the period (1990–2010), The aim involves select all from volume production ,reserve and export and consuming oil in (Iraq ,Algeria ,Saudi)for the period (1990–2010).Add on Knowing fluctuation in crude oil prices and reflections on variables the Economic Stability . The results of economic analysis showed there is a positive impact of changes in crude oil prices inflation and growth economics ,and relation negative between changes crude oil prices and rate unemployment.

* بحث مستقل من رسالة ماجستير للطالبة





المقدمة :

بعد النفط الخام واحداً من أهم مصادر الطاقة في العالم ، ويشكل سلعة استراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية. وقد شهدت الأسواق الدولية للنفط الخام منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين تغيرات هيكلية تمثلت في زوال حالة احتكار طرفي السوق من قبل الشركات النفطية الاحتكارية العملاقة، وذلك بعد أن فقدت تلك الشركات احتكارها المطلق لعملية الانتاج في عدد كبير من البلدان المالكة للنفط الخام، وبالمقابل بُرِزَ دور منظمة الاقطارات المصدرة للنفط (OPEC) كقوة مقابلة، وعلى نحو خاص في أواخر عام ١٩٧٣ بعد قرار الحظر النفطي العربي والقفزة السعرية الأولى وكذلك عن طريق الحوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط الخام لضمان استمرار إمدادات النفط الخام وأسعار عادلة ، وأن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسى منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية ، فضلاً عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار منها التوقعات المستقبلية وحجم الاحتياطي وسعر الخام ومعدل النمو الاقتصادي وغيرها ويعُدُّ النفط سلعة هامة في التجارة الدولية إذ تشكل صادرات النفطية الدول المتقدمة لعدة مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة للنفط باعتماد هذه الدول على الإيرادات النفطية بدرجات كبيرة في تكوين دخلها لذلك فإن أي تغير في أسعار النفط سوف يؤثر بدرجات كبيرة على نشاطها الاقتصادي . و تسعى كل من السياسيين النقدية والمالية في إطار السياسة الاقتصادية إلى تحجيم مستوى التقلبات الاقتصادية وخاصة التقلبات في النمو الاقتصادي ومعدلات كل من التضخم والبطالة التي تحدث نتيجة تقلبات أسعار النفط الذي يكون العنصر الأساسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية النفطية.

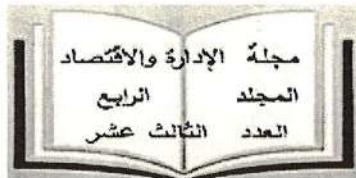
مشكلة البحث:- إن اعتماد الدول على إنتاج سلعة واحدة وتصديرها يعد أمراً في غاية الخطورة وتحذر منه المراجع الاقتصادية كافة، ولم تزل معظم البلدان العربية المنتجة للنفط تعتمد بشكل كبير على قطاعاتها الاقتصادية مما يهدد حياة مواطنها ومستقبل أجيالها القادمة .

فرضية البحث: تعاني معظم البلدان النامية من قلة رأس المال الذي يعد واحداً من عناصر التنمية الاقتصادية، ووفرة رأس المال عند البلدان العربية المصدرة للنفط يعني زوال أحد عوائق التنمية الاقتصادية، والتي تعني كذلك خفض اعتماد هذه البلدان على إنتاج النفط وتصديره مما يقلل من انعكاس تقلبات سوق النفط العالمية على اقتصاداتها أي عكس ما تعانيه البلدان العربية المصدرة للنفط من مشاكل وصعوبات وأزمات في حال انخفض سعر النفط في السوق العالمية .

أهمية البحث :- يشكل البحث محاولة للتعرف على مرونة اقتصاديات الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط اعتماداً على النفط بتحليل وقياس تقلبات سعر النفط وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي في بعض البلدان العربية مثل (المملكة العربية السعودية والعراق والجزائر) للمرة (١٩٩٠ - ٢٠١٠) .

هدف الدراسة:- تهدف الدراسة إلى

- معرفة آلية تحديد أسعار النفط الخام في تطوره التاريخي .
- تحديد حجم الاحتياطي وانتاج النفط وصادراته واستهلاكه في (العراق وال سعودية والجزائر) .



• التعرف على تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في المبحث الاول:

مفهوم اسعار النفط الخام والاستقرار الاقتصادي

اولاً: مفهوم سعر النفط:- من البديهيات المعروفة اقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب عليها وإن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهذا يسمى اقتصاديا (بحالة التوازن) والسعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة يسمى (السعر التوازنی) أو سعر السوق (¹)، أما تعريف سعر النفط الخام فهو قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معين ومحظوظين وإن العلاقة بين السعر النفطي وقيمة ثابتة أو متساوية بل هي في الكثير من الأوقات كانت العلاقة غير متكافئة ،ويعرف أيضا بالقيمة النقدية لبرميل النفط الخام والمعبير عنه باليardollar (الدولار) * (²). وينظر إلى سوق النفط على أنها وحدة العرض والطلب للسلعة النفطية في مدة زمنية الأمريكية (الدولار) * (³). وهذا الاختلاف يسمى بمتغيرات كل من العرض والطلب النفطي والمتغيرات المرتبطة بهما والتآثرات المتباينة بينهما، فإذا حدث توازن فانه يؤدي إلى توازن السوق النفطية واستقرارها، أما إذا حدث تعارض فان ذلك يؤدي إلى اختلاف في السوق النفطية فتظهر ما يسمى بالفائض النفطي أو العجز النفطي (⁴)، وهذا الاختلاف يسمى بمتغيرات أسعار النفط التي تغير عن التوقعات غير المتوقعة والمفاجئة في أسعار النفط والتي تكون حادة في بعض الأحيان إلى درجة تترك آثاراً واضحة سواء على المستهلك أو المنتج مع اختلاف طبيعة هذا الأثر فيما بينها (⁵)، وإن تقلبات أسعار النفط هي نتاج الاختلالات التوازنية بين العرض والطلب والتي تنشأ من أحداث مختلفة ومتنوعة مثل الحروب والأزمات الاقتصادية وغيرها (⁶).

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي

مفهوم الاستقرار الاقتصادي:- يختلف الاقتصاديون فيما بينهم على تعريف الاستقرار الاقتصادي ولكن ان مفهوم الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة هو نمو الاقتصادي بمعدلات مقبولة في ظل استقرار الأسعار والتوظيف (¹)، ويعرف كذلك بأنه بينة اقتصادية خالية من التذبذب أو التقلب في متغيرات الاقتصاد الكلي فعندما ينمو الاقتصاد بمعدل معتدل تحت تضخم واطئ ومستقر بعد الاقتصاد مستقرًا اقتصاديًا ومن جانب آخر فالركود ودورات الأعمال الاقتصادية ذات أفق زمني قصير والموازنة غير المستدامة للمدفوعات تؤدي إلى إجمالي تقلب سعر الصرف الأجنبي وصعود حاد في الموازنة المالية وهبوطها وتضخم عالٍ وثابت أو متقلب

¹- محمد أزهري سعيد السمك و زكريا عبد الحميد باشا . دراسات في اقتصاد النفط والسياسة النفطية جامعة الموصل - الطبعة الأولى 1980 -

ص222

* البرميل يساوي 42 غالون أو حوالي 143.12 لترًا

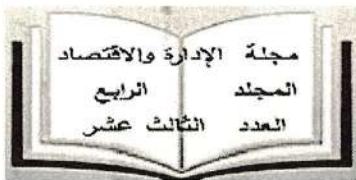
²- وسام حسين علي حسين الدليمي .اثر تغيرات أسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الأعضاء في منظمة أوبك (المدة 1990-2007)-رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الانبار-2007 ص.10.

³- أسماء منسي ياسين النعيمي . منظمة الأقطار المصدرة للبترول OPEC في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع إشارة للعراق-رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد 2007- ص120

⁴- عباس فاضل رسن التميمي .اثر تقلبات أسعار النفط الخام على أسواق الأسهم- رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء-2011- ص.28

⁵- محمد علي إبراهيم العامري و ميثم ربيع هادي .اثر التبدل في نظم فعاليات التسعير على تنامي مخاطرة أسعار النفط الخام- مجلة العراقية للعلوم الإدارية-جامعة كربلاء-المجلد 17 -أيلول 2007 ص.23

⁶- متوكل بن عباس محمد مهلهل .مبادئ الاقتصاد مدخل عام - دار المريخ - الرياض المملكة العربية السعودية-2009- ص.33



يؤدي إلى مخاوف عدم استقرار مالٍ وجميعها إشارات عن عدم استقرار اقتصادي قد تزيد حالات عدم التأكيد وتقلل من التشجيع على الاستثمار وتبطئ النمو الاقتصادي وتقلل الرفاهية الاجتماعية، عند تقليل عدم الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يزيد النظام الاقتصادي من جودة الحياة بتعزيز معايير العيش برفع الإنتاجية والكفاءة التي تؤدي إلى مستويات توظيف مستدامة. وكذلك بتقليل التباين في الناتج الحقيقي أو مستوى السعر أو الاستهلاك الحقيقي في ظل الصدمات العشوائية العابرة^(١).

متغيرات الاستقرار الاقتصادي

١. استقرار مستويات الأسعار: إن استقرار العام للأسعار يعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفصيات الشخصية للإفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار، ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد أي تقلب في الأسعار، إذ إن التقلب ضروري لحل بعض المشاكل، حيث إنها تتضمن السماح لتغير أسعار بعض السلع المختلفة بسهولة لتنتوافق مع الطلب الخاص بها سبب تغير مivoil المستهلكين، وفي ظروف العرض أي نفقات الإنتاج أيضاً، ومما يؤدي إلى تكيف الإنتاج مع الاستهلاك^(٢)، ويكون الارتفاع لمدة من الزمن بحيث كلما ارتفع المستوى العام للأسعار السلع والخدمات فإنَّ القيمة التي يشتري بها من هذه السلع تقل وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقد^(٣)، والتضخم يستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة من تعريفه. فإذا ما زاد السعر مرة واحدة فلا ضرورة لعمل سياسة مضادة لأنَّه بعد انقضاء مدة التكيف تتوقف الأسعار عن الارتفاع مما يجعل السياسات التي اتخذت لوقف ارتفاع الأسعار غير ضرورية. وكما حدث في عام 1973^(٤) عندما تصاعدت أسعار البترول أربع مرات مما سبب زيادة مفاجئة في المستوى العام للأسعار وعلى الرغم من ذلك وبعد فترة من الزمن تكيف الاقتصاد لمثل هذا المستوى الجديد من الأسعار التي كفت عن الارتفاع^(٥).

٢. العمالة الكاملة (Full Employment): ويعني بالعمالة الكاملة بأنها مستويات من البطالة التي تحدث عندما تكون معدلات البطالة الاحتكارية والدولية والهيكلية تكون طبيعية^(٦). إن التوظيف الكامل لا يعني أنَّ جميع من بالقوة العاملة قد حصل على وظيفة. ففي أي مجتمع حر متحرك لابد من وجود حجم ما من البطالة الطبيعية يُعد عادياً في هذه المجتمعات، وإن العرف الاقتصادي يعبر عن التوظيف الكامل إذا لم تزد البطالة عن (4-5%) من حجم القوى العاملة ويرجع ذلك إلى احتمال وجود بعض البطالة

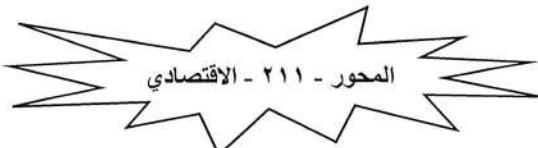
^١ - عبدالله خضر عبطان السبعاوي دور السياسيين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان نامية مختارة للمنطقة 1985-2010 اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل - 2012 ص 123

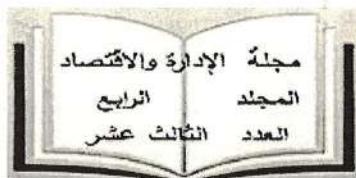
^٢ - محمد سامي عبد الله .دور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للمدة 1980-2002 رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل - 2005 ص 31

^٣ - Karl E. case -Ray Fair Pearson Education -INC ,Upper, saddle River-England -2012- p143

^٤ - مايكل ايدجمان ترجمة وتعريف محمد ابراهيم منصور .الاقتصاد الكلي النظري والسياسي .دار المريخ -الرياض السعودية 1999 ص 363

^٥ - Arthur O.sullivan- Survey of Economics –Principles, Applications, and Tools –,other--2005- u.s-p ٣١٢.





الموسمية او المؤقتة خلال الوقت الذي ينقضي بين الانتقال من عمل لآخر او التعرف على اماكن الوظائف الشاغرة (١)، وان بعض انواع البطالة كالبطالة الاحتكمائية والهيكلية لا يمكن استئصالها بشكل كامل من سوق العمل ولا بد من وجود حد ادنى للبطالة لأن تخفيض معدل البطالة الاجمالي إلى الصفر هو أمر مستحيل في أي مجتمع من المجتمعات وقد تكون غير مرغوب فيه لأنه يعني عملياً تقييد حرية العمل في الانتقال من عمل إلى آخر وأن يقليوا بأول فرصة عمل تتاح لهم بدلاً من السعي للحصول على أفضل الفرص (٢).

٣. تحقيق نمو اقتصادي مستدام : النمو الاقتصادي هو أحد اهداف السياسة الاقتصادية الرئيسية التي تسعى اليها جميع بلدان العالم في سبيل تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي، ويقاس عادة هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الكلي المتحقق عن زيادة الطاقات الانتاجية للمجتمع ويعرف النمو الاقتصادي على انه حصول زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي او اجمالي الناتج الوطني الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الحقيقي (٣) ويقصد بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) بأنه يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق والتي ينتجه المجتمع او الاقتصاد المحلي في مدة زمنية معينة (عادة عام)، ويعد مقياس الناتج المحلي الحقيقي مقياساً أكثر دقة لقياس مستوى اداء الاقتصاد وانجازه او لقياس التغيرات في الانتاج الحقيقي وبالتالي للوصول إلى معرفة مستوى الرفاهية المادية الحقيقة التي يتحصل عليها او يحققها افراد الدولة او المجتمع، إذ ان الذي يحقق رفاهية الفرد ليس كمية النقود التي يحصل عليها وإنما كمية السلع والخدمات التي يتم شراؤها بهذه النقود (٤). ويحدث النمو الاقتصادي السنوي اذا كان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في عام الحالية أعلى من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العام السابق، ويعد الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي معبراً في الغالب عن تحسن او تدهور في النشاط الاقتصادي (٥).

المبحث الثاني: تحليل تقلبات اسعار النفط وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي في دول عربية

نقطية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)

أولاً: تحليل تقلبات اسعار النفط وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي:

١- اثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الاقتصاد العراقي : تعد البطالة من المشاكل التي تعاني منها معظم المجتمعات العالم ،وان كانت بنسب متفاوتة ،لا سيما مجتمعات الدول النامية ومنها دولنا العربية .وياتت هذه المشكلة تلقي أصحاب القرار في تلك الدول وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر .اما في العراق فكان الامر مختلفا عنه في كثير من الدول العربية في مدة السبعينات وبداية الثمانينات ،اذ لم يكن الاقتصاد العراق يعاني من بطالة واضحة بسبب البرامج التي تضمنها الخطط التنموية الخمسية والتي

^١ متوكل بن عباس محمد مهلهل - مصدر سبق ذكره - ص 33-34.

^٢ نزار سعد الدين وابراهيم سليمان قطف - الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات - دار الحامد - عمان الاردن الطبعة الاولى - 2006 - ص 250.

^٣ ينظر إلى

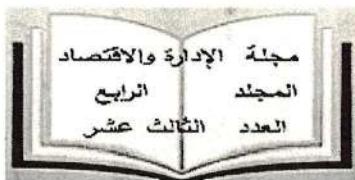
^٤ - William Boyes -Michael mellvindk -principles of macroeconomic -2001-McGRAW HILL COMPANIES INC.P140

^٥- مصطفى بن ساحة - اثر تنمية الصادرات غير نقطية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة بغداية الجزائرية - لعام 2010-2011 - ص 3.

^٦ حسام علي داود مبادئ الاقتصاد الكلي دار المسيرة - عمان - الاردن - الطبعة الثانية 2011 - ص 73.

^٧ مصطفى بن ساحة مصدر سبق ذكره ص 4





تصف بحالة الاستخدام الكامل وفوق الاستخدام الكامل إذ كان بمقدار ٣٦٪، إلا إن الظروف التي مر بها العراق والمعروفة بحرب الخليج الأولى والثانية والعقوبات الاقتصادية على العراق، قد دفع مشكلة البطالة فيه لتتصدر سلم أولويات المشاكل التي يعاني منها العراق، وأصبحت البطالة من أكبر وأعقد المعضلات التي تواجهه، قد ادت إلى اختلال كبير في سوق العمل، واصبح الاقتصاد العراقي عاجزا عن استثمار العمالة الموظفة فيه، فضلاً عن ضعف قدرته في استيعاب العمالة الجديدة، مما ادى إلى تفاقم مشكلة البطالة فيه لتصبح معضلة مستعصية، وهذا بخلاف ما موجود من البطالة في الدول المتقدمة والتي ارتبط ظهور البطالة فيها مع نقص الطلب الكلي الفعال^(١)، ولقد ادت حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه الذي ادى إلى تدمير مقومات الاقتصاد العراقي وتوقف معظم قطاعاته مما ادى إلى انخفاض مستلزمات الانتاج التي تستورد من الخارج بفعل العقوبات الاقتصادية الشاملة وكذلك لتوقف تصدير النفط وبسبب تلك الاوضاع فقد تراجعت حركة التشغيل^(٢) اذ بلغ معدل البطالة ٣,٩٨٪ عام ١٩٨٧ وازدادت معدلات البطالة لتصل إلى ٨,٥٤٪ عام ١٩٩٠ ثم ارتفعت إلى ١٣,٩٪ عام ١٩٩٦ تعود اسباب البطالة في العراق إلى الوضع الغير طبيعي الذي عاشه الاقتصاد العراقي^(٣)، في عام ١٩٩٧ وصل معدل البطالة إلى ١٥٪ للذكر في حين بلغت النسبة ٢,١٪ للإناث ويعزى ذلك إلى دخول إعداد كبيرة من النساء إلى قوة العمل وإلى تسریح إعداد كبيرة من الأفراد مما زاد من أعداد الباحثين والراغبين عن العمل من دون أن تكون هناك فرص عمل لاستيعابهم لأن الاقتصاد العراقي كان يعاني من انخفاض في الإيرادات النفطية بسبب انخفاض الأسعار ومن قصور في جهاز الإنتاجي لأن كل الجهود كانت موجه نحو تغطية النفقات العسكرية^(٤)، فزيادة قوى العاملة الموجودة بالاقتصاد من ٢٨٢٥٥٦٨ عام ١٩٩٠ إلى ٤١٠٧٥٢٣ عام ١٩٩٩ وكان معدل النمو ٤,٤٪. وعلى الرغم من ذلك فإن معدلات البطالة ارتفعت لتصل إلى ١٣,٥٪ في الوقت نفسه ارتفعت نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان ١٥,٨٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١٧,٧٪ عام ١٩٩٩. وبسبب انخفاض أسعار النفط من ٢٥,٦ دولار عام ١٩٩٠ إلى ١١,٧ دولار عام ١٩٩٨، فقد ادى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وقد قاد ذلك إلى تعطيل حركة الاستثمار وتوقف الكثير من المشاريع بسبب عدم القدرة على توفير رؤوس أموال كافية للاستثمار بالاستثمار. وبذلك تراجعت حركة التشغيل ليدفع بمشكلة البطالة إلى التفاقم^(٥)، وتفاقم وضع البطالة منذ عام ٢٠٠٣ اذ اوصل إلى ١٢٨,١٪ وهي نسبة عالية من اجمالي القوى العاملة بسبب التخلص عن الجيش العراقي السابق.

^١- عيادة سعيد حسين - البطالة في الاقتصاد العراقي :أسبابها وسبل معالجتها - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية - المجلد ٤- العدد ٨ - السنة ٢٠١٢ - ص ٨٠

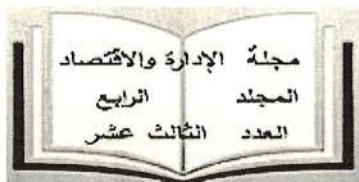
^٢- اسماء خضرير ياس وهيثم عبد القادر الجنابي- واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها - مجلة كلية التراث الجامعية - العدد الثامن - ص ٥٩

^٣- عقيل شاكر عبد المهدى الشرع - تحليل مؤشرات الإصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) دراسة حالة للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٧-اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة - ٢٠٠٨- ص ٢٢٩

^٤- مالك عبد الحسين احمد مصدر سبق ذكره ص ٩٩

^٥- مصدر نفسه ص ١٠٠





وموظفي الاجهزة الامنية^(١)،وبسبب توقف تصدير النفط شهور متعددة من العام نفسه ادى إلى انخفاض الايرادات النفطية وكذلك تدهور القطاعات الاخرى بشكل تام ولكن تراجعت معدلات البطالة من ٢٨,١ % عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦,٨ % عام ٢٠٠٤ ثم إلى ١٧,٩٪ عام ٢٠٠٥ وإلى ١٧,٥٪ عام ٢٠٠٦ وإلى ١٥,٣٪ عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٩ ويرجع هذا التحسن مع ارتفاع معدلات التشغيل واحتواء العديد من العاطلين كثير من مؤسسات الدولة ،أي أن القوى العاملة ازدادت من ٤٧٢١٧٨٩ عامل عام ٢٠٠١ إلى ٦٩٥٣٤٤٤ عامل عام ٢٠٠٩ و(معدل النمو ٤٧,٣٪) وزيادة عدد السكان من ٢٤٨١٣ مليون نسمة عام ٢٠٠١ إلى ٣٢١٠٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٩،كما كان نمو القوى العاملة في العراق كبيراً إذ بلغت نسبة قوى العاملة إلى مجموع السكان من ١٩٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٢١,٧٪ عام ٢٠٠٩،فضلاً عن ذلك ومع الالذ بنظر الاعتبار الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي ،فإن هناك جملة من الاسباب ادت إلى انخفاض معدلات البطالة في العراق في هذه المدة^(٢).شهدت اسعار النفط تحسناً ملحوظاً إذ وصل ٧٥,٠٪ عام ٢٠٠٨ بعد كان ٢١,٨٪ عام ٢٠٠٢ ادى ذلك إلى تحسن عائدات تصدير النفط ،هو الذي جعل بمقدور الحكومة من استيعاب عدد من قوة العمل في مؤسسات القطاع العام اثر استمرار السياسة المالية بطرح الدرجات الوظيفية الشاغرة وان كانت مفيدة بغية تلافي استمرار مشكلة التدهور في ملاك القطاع العام .فإن انخفاض نسبة البطالة جاء بعد استيعاب القطاع الحكومي المدني نسبة كبيرة من العاطلين من قبل القوات والاجهزة الامنية بمختلف صنوفها ،ولكن ذلك ومن وجهة نظر سياسة التشغيل الفاعلة تبعها تشوهات في التشغيل والمطلوب اعادة النظر في البنية الاقتصادية لتحقيق معدلات التشغيل الحقيقة^(٣)وان هذا التوجه قد يخلق اعباء اقتصادية اضافية كونه يؤدي إلى تدهور الجهاز الاداري للدولة ،اما يتطلب وضع الحلول الجدية لها لأنها ظاهرة معقدة ومركبة في آن واحد ،لأنها تتعلق باعادة الاعمار والوضع الامني ،اذ لا يمكن الحد منها ما لم يتحسين الوضع الامني ،كما يصعب تحسين الوضع الامني ،مالم يتم الحد من البطالة ،لذا فان الامر يتطلب كسر هذه الحلقة المفرغة ،بإعادة الاعمار وتشجيع القطاع الخاص ومنح الامتيازات والضمانات له^(٤) أما سياسات توازن سوق العمل فمن المؤكد ان يجري تمويل هذه البرامج من الايرادات النفطية ومن المساعدات التي تقدمها مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي) وسيكون من شأن ذلك زيادة معدل التشغيل في الاقتصاد ،وانخفاض البطالة ،في مدة الاعمار^(٥).

٢- اثر تقلبات اسعار النفط في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي : ان الاقتصاد العراقي لم يعرف التضخم الابعد اذ بدأ الحرب ،وتأخذ مداها وان التضخم في الاقتصاد العراقي ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل عامل واحد وهو الزيادة في اسعار المشتقات او الزيادة في السيولة النقدية التي حصلت بسبب الانفاق الجاري من الانفاق العام ،بل ظهرت كنتيجة لتفاعل عوامل عديدة نقدية وحقيقية ،ارتبطت بالاختلالات الهيكيلية في القطاع الانتاجي ،كنتيجة للتدهور الذي اصاب قطاعاته الانتاجية ولاسيما قطاع الزراعة والصناعة التحويلية

^١- اسلام محمد محمود عبد العاطي- الاصلاح الاقتصادي التجربة المصرية وامكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي -رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار- ٢٠٠٩- ص126.

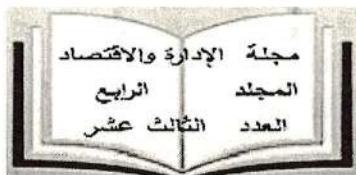
^٢- بحث مقدم إلى وزارة المالية العراقية الدائرة الاقتصادية -البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق -ص.٨.

^٣- عقيل شاكر مهدي الشرع- مصدر سبق ذكره ص229.

^٤- تقرير الستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٨- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية - ص288.

^٥- نفس المصدر -ص288.





(١) شهد العراق معدلات تضخم معتدلة ومدارة لم تتجاوز مرتبة رقمية واحدة وحتى عام ١٩٧٤ وعلى اثر زيادة كمية النقود بسبب تعديلات الرواتب والاجور، الا ان بسبب السياسات المركبة للتسuir أمكن ضبط معدلات التضخم، وفي عقد الثمانينات بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل بطيء ولاسيما في حرب الخليج وبعد ذلك نصل إلى أكثر من ١٥% ولكن بدخول الاقتصاد العراقي عقد التسعينات بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل كبير ولاسيما بعد قرارات العقوبات الاقتصادية (٢)، كما إنّ مدة العقوبات الاقتصادية شهدت معدلات تضخم كبيرة جداً، ولاسيما في النصف الاول من عقد التسعين، بسبب توقف تصدير النفط الخام فضلاً عن تجميد الارصدة العراقية من العملة الأجنبية الموجودة في البنوك الخارجية، مما كان له تأثير سلبي مضاعف في الاقتصاد في ظل العجز المتواصل للموازنة العامة، فعمقت هذه الاسباب من حالة ظهور الفجوات التضخمية وظهور الاختلالات الاقتصادية متمثلة بانخفاض العرض الكلي أمام تصاعد حجم الطلب الكلي. وهذه الاسباب ادت إلى ظهور ظاهرة التضخم النقدي الجامح مع اتساع نطاق البطالة (ظاهرة الكساد التضخيمي) (stagflation) وظواهر سلبية ادت إلى تعميق الاختلالات في الاقتصاد العراقي، وقد استمر الارتفاع الحاد والمستمر في الاسعار بسبب توجه الدولة إلى تمويل موازناتها العامة عن طريق الاصدار النقدي الجديد لتمويل الانفاق الحكومي الواسع الذي ازداد بعد فرض العقوبات الاقتصادية وقيام الدولة بتطبيق سياسة الدعم لتوفير مفردات البطاقة التموينية فضلاً عن التمويل اللازم لإعادة اعمار ما دمرته حرب الخليج الثانية، اذ استمرت الحكومة باتباع سياسة التمويل بالعجز وزيادة هذا التمويل لتلبية متطلبات الانفاق العام مع انحسار دور وسائل التمويل الأخرى وهذا ما عزز زيادة المعروض النقدي مع انخفاض قيمة الدينار العراقي واتساع نطاق الفجوة التضخمية (٣). كما نلاحظ من الجدول فقد شهد عام ١٩٩٠ ارتفاعاً كبيراً في مستوى الاسعار اذ وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى (١٦١,٢) بعد ان كان (١٠٦,٣) في عام ١٩٨٩ وبلغ معدل التضخم (٥١,٧%) ولكن العام التالي شهد ارتفاعاً اكبر اذ وصل معدل التضخم السنوي (١٨٦,٥%)، ولكن انخفض معدل التضخم في عام ١٩٩٢ ليصل إلى (٨٣,٨%) وعاد معدل التضخم إلى الارتفاع بشكل متزايد ويقفزات كبيرة في الاعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ اذ وصل فيها التضخم إلى معدلات غير مسبوقة في الاقتصاد العراقي ويوصف كما مر سابقاً انه من النوع الجامح، اذ بلغت معدلات التضخم لهذه السنوات إلى (٢٠٧,٦-٤٩٢,١-٤٩٣-٥١,٣%) على التوالي (٤) وهذا الارتفاع في مؤشر التضخم كما مر سابقاً يعود إلى سبب العقوبات الاقتصادية وتوقف انتاج النفط وغيرها، اذ شهد عقد التسعينات انخفاضاً واضحاً في اسعار النفط ففي المدة (١٩٩٢-١٩٩٩) فظلت اسعار النفط أقل من العشرين دولار للبرميل الواحد، عدا عام ١٩٩٦ الذي شهد ارتفاعاً في الاسعار، اذ وصل سعر البرميل سقف العشرين دولاراً وبلغ ٢٠٠ دولار للبرميل.

^١- ازاد احمد سعدون الدوسكي واخرون -اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٣ منتصف ٢٠١٠ تحليل وفياس مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ..المجلد ٧.العدد ٢٣-٢٠١١ ص ١٠٧

^٢- احمد حسين الهيثي واخرون التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧-مجلة الادارة والاقتصاد جامعة صنعاء

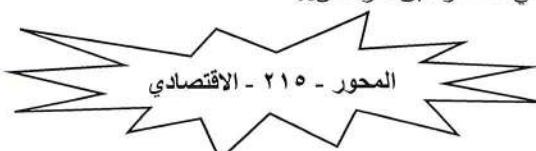
^٣- ينظر إلى

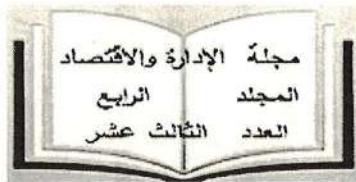
أ- خليل عبد الكريم محسن الحديثي -تطور حجم الإنفاق العام وأثره على التضخم للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩ رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الابصار -٢٠١١- ص ١٠٤

ب- عدنان محمد حسن الشسود -فاعالية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٦)

أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد -جامعة البصرة-٢٠٠٩ ص ١٤٩

^٤- خضرير عباس حسين الوائلي - مصدر سبق ذكره ص ٩٨





وبالمقابل هبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام المذكور إلى ٥٩٠٢٠,٨ بعد أن كان ٦٩٧٩٢,١ في العام السابق، وهبط كذلك معدل التضخم من (-١٥,٤ %) بعد أن كان ٣٥١,٣ %، وهذا الانخفاض في مؤشر التضخم جاء بسبب توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) إذ استأنف تصدير النفط وفتح باب الاستيراد والتصدير، فضلاً عن اتخاذ الحكومة إجراءات تكشفية لمعالجة التضخم عن طريق الضغط على النفقات العامة وتحديد أوجه الإنفاق وتخفيف الإنفاق على الصحة والتعليم وزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم والغاية الدعم والاعفاءات^(١)؛ ثم عاود معدل التضخم بالارتفاع مرة أخرى في عام ١٩٩٧ بلغ (٢٣,٢ %)، واستمر مؤشر الأسعار بالارتفاع في الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠ ولكن معدل التضخم كان يسير بالانخفاض التدريجي حتى وصل في عام ٢٠٠٠ إلى أدنى مستوياته في هذه المدة، إذ بلغ (٤,٩٨ %)، وعاد معدل التضخم بالارتفاع في عامي (٢٠٠١-٢٠٠٢)، إذ بلغ معدل التضخم إلى (١٦,٤ %) (١٩,٣ %) على التوالي^(٢)، بالمقابل فقد ارتفع سعر النفط في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٠ بلغ ٢٠٠١ ٢٥,٧ دولار و ٢٠٠٠ ١٦,٥ دولار للبرميل الواحد في عام ١٩٩٩. وفي مدة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كان معدلات التضخم غير مستقرة لكن معدل التضخم كان مرتفعاً مقارنة مع عام ٢٠٠٢ وكما سبب الارتفاع هو الشحنة في مصادر الطاقة والمشكلات الأمنية وما نجم عنها من ارتفاع في أسعار النقل وتكاليف الانتاج، كما صاحب هذه المدة تحسن في الرواتب والأجور التي لم يصاحبها زيادة في إنتاج السلع والخدمات المقدمة، كما شهدت هذه المدة زيادة استيراد السلع المختلفة لتناسبية متطلبات السوق وكذلك تحسن المستوى المعاشي للأفراد ولاسيما بعد زيادة الإيرادات النفط الخام المصدرة بسبب زيادة الصادرات النفطية^(٣) وكذلك لارتفاع أسعار النفط الخام من ٤٤,٩ دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٦٥٠٠ دولار عام ٢٠٠٦ كل هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم من ٣٢,٦ % عام ٢٠٠٣ إلى ٥٣,٢ عام ٢٠٠٥ ولكن انخفض معدل التضخم في العام ٢٠٠٦ ليبلغ ٣٠,٨ %، وقد شهد عام ٢٠٠٧ انخفاضاً في معدل التضخم إلى ٢٠,٧ % وبسبب الانخفاض يعود إلى نجاح السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي والتي توضحت في حركة السوق النقدية في ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية وبشكل تدريجي باستخدام أمثل من البنك لأدواته النقدية المتمثلة بسعر صرف العملة المحلية واسعار الفائدة سعياً في استهدف معدل التضخم وتقليله^(٤) وقد انخفض معدل التضخم عام ٢٠٠٨ إلى قيمة سالبة (-٢,٨ %) ويعود السبب إلى الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي فأدت إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، وقد تراجع معدل التضخم إلى الارتفاع عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مسجلاً (٢,٤ %) (٥,٦ %) على التوالي، وبسبب يعود إلى ارتفاع أسعار الغاز فرات الرسم القياسي لأسعار الناتجة عن انخفاض انتاجها في الداخل والاعتماد على الاستيراد لسد الحاجة المحلية وتتصف هذه السلع المستوردة بارتفاع اسعارها ما ينقل عدوى التضخم الخارجي إلى الداخل (التضخم المستورد)^(٥).

٣-أثر تقلبات أسعار النفط الخام في النمو الاقتصادي في العراق: بعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة في قياس مستوى النشاط الاقتصادي لأي بلد. فضلاً عن ذلك تستعمل نسبة التغير فيه

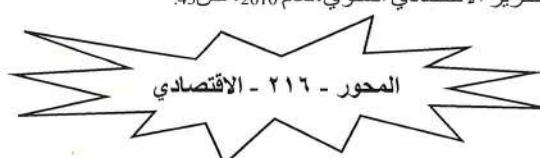
^١أثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وإثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ١٣، العدد ٤٨، كانون الأول ٢٠٠٧، ص ١٤٦.

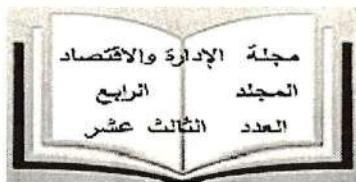
^٢خضير عباس حسين الوائلي - مصدر سبق ذكره - ص ٩٩.

^٣خليل عبد الكريم محسن الحديثي - مصدر سبق ذكره - ص ١٠٥.

^٤البنك المركزي العراقي تقرير السنوي لعام ٢٠٠٧ - ص ٩.

^٥البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام ٢٠١٠، ص ٤٥.





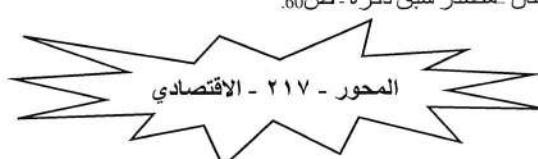
إحصائياً لقياس النمو الاقتصادي وأيضاً يستعمل هذا المؤشر مع المؤشرات أخرى في رسم السياسة الاقتصادية للبلد . وبصورة عامة فإنَّ تطور والناتج المحلي الإجمالي ونموه فضلاً عن الدخل القومي يعبران عن التطور في المستوى المعيشي للأفراد^(١). ويعد العراق من البلدان النفطية التي تحتل موقعاً متقدماً بين الدول العربية والعالمية المنتجة للنفط لضخامةاحتياطيتها فضلاً عن أنه أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك ، ويعد القطاع النفطي أحد أهم مركبات الاقتصاد العراقي لكونه مصدراً للموارد الأجنبية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، بعد انتهاء حرب الخليج الأولى واصلاح الكثير مما دمره الحرب في قطاع النفط اذ ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وارتفع فيها الناتج بنسبة ٣,٥٪ في عام ١٩٨٩ . ثم شهد الاعوام اللاحقة انخفاضاً شديداً (١٩٩٥-١٩٩٠)^(٢)، بسبب توقف صادرات النفط وتوقف العديد من المنشآت الصناعية وتدمیر البنى التحتية ووصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ١١١,٨٣٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ مقابل ٦٤٨٤,٧٣٩٤ دولار عام ١٩٩٠ ، مما انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية لتصل عام ١٩٩٥ إلى ١٤,٣٪ بعد ان كانت ٤٠,٠٠٠٧٪ عام ١٩٩٠ . وبالمقابل انخفضت كذلك نسبة مساهمة الصناعات التحويلية لتصل إلى ٧٠,٠٠٠٧٪ عام ١٩٩٥ بعد ان كانت ٦١,٨٪ عام ١٩٩٠ . واستمر الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض حتى عام ١٩٩٧ بعد تطبيق مذكرة التفاهم واتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء، وبعد ان سمح للعراق بتصدير النفط ادى إلى زيادة الايرادات النفطية ليصل نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٤٪ عام ١٩٩٧ وإلى ٧٨٪ عام ١٩٩٩ ، (٣)،وكما نلاحظه من الجدول (١) أنَّ الناتج المحلي الإجمالي اخذ بالانخفاض حيث كان عام ٢٠٠٢ (٥٩,٨٥١٩) دولار مقارنة بعام ١٩٩٧ إذ وصل إلى(١٠٨,٦٠١٨) دولار ، فارتفعت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٢٢,٣٪ عام ١٩٩٧ مقارنة مع العام السابق ،اما نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي ، فقد انخفضت لتصل إلى ٧٧,٠٪ عام ١٩٩٧ مقارنة مع العام السابق.وبسبب ظروف العراق في عام ٢٠٠٣ وتوقف انتاج النفط وتصديره في الاشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٠٣ فلم يتجاوز المعدل اليومي للتصدير ٣٨٨ ألف برميل يومياً وعلى اثر ذلك انخفض الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجارية إلى ١٠٦٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢ كان ٨١٨٤٩ مليون دولار^(٤) ،اما الناتج المحلي الإجمالي بلاسعار الثابتة كذلك انخفض حيث وصل إلى ٦٧٧٢ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠٠٤ أي بين(٢٠٠٤-٢٠٠٨) ليصل عام ٢٠٠٨ حوالي ١٠٧,٦٧٢ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠٠٤ البالغ فيه(٢٦١٧٥) مليون دولار ، ليصل معدل النمو إلى ٤,٢٧٪ عام ٢٠٠٨ ، وكان سبب الارتفاع هوارتفاع الصادرات الكلية الناجمة عن زيادة

^١- زرار سعد الدين العيسى و.ابراهيم سليمان قطف، مصدر سبق ذكره،ص123.

^٢- رحيم حسوني زيارة سلطان دور العواد في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٨ -اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ٢٠١٠ -ص58

^٣- حيدر مجيد عبود الفلاوي دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٦)أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ٢٠٠٩-ص133- لمزيد ينظر إلى رحيم حسوني زيارة سلطان مصادر سبق ذكره- ص59

^٤- رحيم حسوني زيارة سلطان - مصدر سبق ذكره - ص60.



تصدير النفط الخام لان القطاع النفطي هو القطاع الوحيد الذي استمر بالانتاج، وفي المدة (٤-٢٠٠٨-٢٠٠٨) فقد تميزت بالتبذبذب في نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى ٤٪٧٧، ومن ثم إلى ٤٪٦٧ عام ٢٠٠٨، اما القطاع الحقيقي في العراق يعني من تدني في معدلات إنتاجه، وتعطيل في مستوى انتاجه لاسيما قطاع الصناعة التحويلية الذي لا يساهم سوى ٤٪٢٠ من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٨. كذلك يلاحظ على الاقتصاد العراقي سيادة قطاع الخدمات من دون توافر جهاز انتاجي متتطور ومن ثم مما يرفع من زيادة درجة الاعتماد على الخارج (١). اذ بلغت قيمة الصادرات النفط الخام ٣٣٧١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٧ بسبب ارتفاع اسعار النفط من ٣١,١ دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٧٥,٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨ (٢). ولذلك فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من ٢٣٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ١٠٧,٦٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في بداية عام ٢٠٠٨ مما ادى إلى زيادة الايرادات النفطية الذي ادى إلى زيادة الناتج. وعلى الرغم من انجرار الازمة في الربع الاخير من عام ٢٠٠٨ (ازمة الرهن العقاري) التي بدأت في الولايات المتحدة وانتقلت إلى بقية الدول وأدت إلى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط والسلع الأخرى. (٣) وكذلك تراجع عوائد الصادرات النفطية سبب انخفاض اسعار النفط العالمية للربع الاخير من عام ٢٠٠٨ ، فضلا عن تراجع الطلب على الصادرات النفطية وكذلك انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بفعل الازمة المالية وعلى الرغم من تراجع الناتج المحلي في الربع الاخير من عام ٢٠٠٨ ، الا أنَّ الفوائض المالية المتراكمة غطت هذا العجز في الناتج المحلي الاجمالي (٤)، وقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الجارية والاسعار الثابتة عام ٢٠٠٩ ليصل الناتج بأسعار الجارية إلى ٩٧,٣٠٢ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠٠٨ بلغ ١٠٧,٦٧٢ مليون دولار وبأسعار الثابتة وصل إلى ١٥,٤٧٢ مليون دولار بعد ان كان ١٦,٥٩٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨ بسبب تراجع الحاصل في اسعار النفط من ٧٥,٠ دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٤٨,٠ دولار عام ٢٠٠٩ على اثر تداعيات الازمة المالية العالمية ادت إلى انخفاض الايرادات النفطية وبذلك انخفض نسبه مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ادى ذلك إلى انخفاض معدل النمو الناتج في العام نفسه إلى ٦,٧٥ - % (٥) ادى الانتعاش الاقتصادي العالمي وعودة اسعار النفط بالارتفاع مرة أخرى من ٤٨,٠ دولار عام ٢٠٠٩ إلى ٦٠,٤ دولار عام ٢٠١٠ وارتفاع العوائد الصادرات النفطية إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية كاملة في عام ٢٠١٠ (٦) ليصل في العراق إلى ١٢١,٣٣٥ مليون دولار مقارنة بالعام السابق مع عودة ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي إلى ٢,٥٦٪، اما الناتج

^١ ينظر إلى - محمد حسين كاظم الجبوري - تحديد حجم الانفاق العام الامثل في الاقتصاديات الريعية - دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٩)-اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة عام ٢٠١٢ - ص ١٠٥

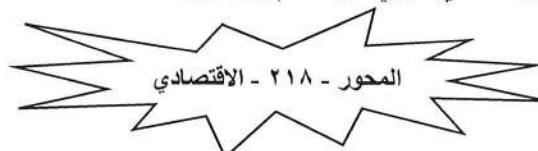
^٢ اسلام محمد محمود عبد العاطي - مصدر سبق ذكره ص ١٢٧

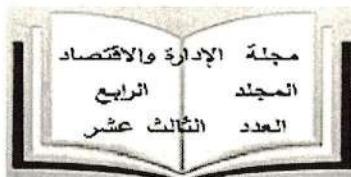
^٣ وسام حسين علي وإسلام محمد محمود ، سعر الصرف واثره على التضخم في العراق للمدة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٧، عدد خاص ببحث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد، للمدة ٢٠١١/١١-١٠، ص ٢٤٢.

^٤ مصطفى فاضل حمد ضاحي الفرجاني - مصدر سبق ذكره - ص ٧٣

^٥ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - تقرير البنك المركزي العراقي عام ٢٠٠٩

^٦ صندوق النقد العربي تقرير اقتصادي العربي الموحد عام ٢٠١١ - ص ١٥





ارتفاع كذلك من ١٥,٤٧٢٩٩٦٧ مليون

المحلية بالأسعار الثابتة فقد

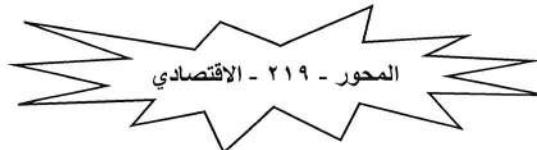
٢٠١٠ دولار عام ٢٠٠٩ إلى ١٨,٧٧٦٤٧٦٦ مليون دولار عام ٢٠١٠

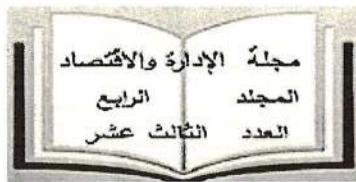
جدول (١) تطور أسعار النفط وقوة العمل وعدد السكان ومعدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)

*معدل التضخم احسب من قبل الباحثة

السنة	القوى العاملة	معدل البطالة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك باسعار ١٩٨٨	معدل التضخم *	GDP الجارية بأسعار ١٩٨٨ (دولار)	GDP لعام اساس ١٩٨٨ باسعار الثابتة	معدل النمو GDP	اسعار النفط الخام الحقيقية لعام اساس ١٩٩٥
١٩٩٠	٢٨٢٥٥٦	٨,٥٤	١٦١,٢	٥١,٦	٧٤٩٣٣,	٤٦٤٨٤,٧٣٩٤٥	٢,٠٤	٢٥,٦
١٩٩١	٢٩٠٦٨٥	١١	٤٦١,٩	١٨٦,	٦٦١٣٠,	١٤٣١٧,٠٨١٦٢	-٦٩,٢٠	٢٠,٤
١٩٩٢	٢٩٧٩٤٣	١٣,١	٨٤٨,٨	٨٣,٨	٧٥٥٣٣,	٨٨٩٨,٩٠٤٣٣٦	-٣٧,٨٤	١٩,٦
١٩٩٣	٣٠٧٩١١	١٦	٢٦١١,١	٢٠٧,	٧٦٦٦٧,	٢٩٣٦,٢٢٩٩٤١	-٦٧,٠٠	١٧,٠
١٩٩٤	٣٢٠٧١١	١٨,٧	١٥٤٦١,٦	٤٩٢,	٧٧٨١٥,	٥٠٣,٢٧٩٣٨٢	-٨٢,٨٥	١٥,٨
١٩٩٥	٣٣٦٢٨٤	١٢,٩	٦٩٧٩٢,١	٣٥١,	٧٨٠٥٥,	١١١,٨٣٩٣٠٥٦	-٧٧,٧٧	١٦,٩
١٩٩٦	٣٥١٣٠٤	١٣,٩	٥٩٠٢٠,٨	١٥,٤	٧٨٠٦٣,	١٣٢,٢٦٤٧٧٧	١٨,٢٦	٢٠,٠
١٩٩٧	٣٦٩٢٩٢	١٣,٥	٧٢٦١٠,٣	٢٣,٠	٧٨٨٥٦,	١٠٨,٦٠١٨٠٩٩	-١٧,٨٩	١٨,١
١٩٩٨	٣٨٨١٩٦	١٧,٤	٨٣٣٣٥,١	١٤,٨	٧٩٥٥٣,	٩٥,٤٦١٥٧٦٢١	-١٢,٠٩	١١,٧
١٩٩٩	٤١٠٧٥٢	٢٠,٢	٩٣٨١٦,٢	١٢,٦	٨١٩١٥,	٨٧,٣١٥٣٠٣٧٥	-٨,٥٣	١٦,٥
٢٠٠٠	٤٣٩١٢٥	٢٦	٩٨٤٨٦,٤	٤,٩٧	٨٣٥٤٤,	٨٤,٨٢٨,٠٥٧٤٨	-٢,٨٤	٢٥,٧
٢٠٠١	٤٧٢١٧٨	٢٦,٦	١١٤٦١٢,٥	١٦,٤	٨١٠٣٨	٧٠,٧٠٦٠٧٤٨٢	-١٦,٦٤	٢١,١
٢٠٠٢	٤٩٤٦٥٤	٢٧	١٣٦٧٥٢,٤	١٩,٣	٨١٨٤٩	٥٩,٨٥١٩٦٦٠٤	-١٥,٣٥	٢١,٨
٢٠٠٣	٤٨٦٤٧٦	٢٨,١	١٨١٣٠١,٧	٣٢,٦	١٠,٦٢١	٥,٨٥٨١٩١٠٧	-٩٠,٢٢	٢٤,٩
٢٠٠٤	٥٣٩٠٣٣	٢٦,٨	٢٣٠١٨٤,١	٢٦,٩	٢٦,١٧٥	١١,٣٧١٣٣٢٧٧	٩٤,١٠	٣١,١
٢٠٠٥	٥٧٠٥٨١	١٧,٩٧	٣١٥٢٥٩	٥٣,٢	٣٢,١١٦	١٠,١٨٧١٧٩٤٣	-١٠,٤١	٤٢,٩
٢٠٠٦	٦٠٤٧٤٨	١٧,٥٠	٤٨٣٠٧٤,٤	٣٠,٨	٥١,٦٢٠	١٠,٦٨٥٧٢٤٦	٤,٨٩	٥٠,٦
٢٠٠٧	٦٣٦٠٩٠	١٥,٣٤	٦٣٢٠٢٩,٨	٢,٧	٧٤,٢٣٥	١١,٧٤٥٤٩٠٤٨	٩,٩١	٥٦,٠
٢٠٠٨	٦٦٧٤٣٢	١٥,٨	٦٤٨٨٩١,٢	٢,٨-	١٠,٧٦٧	١٦,٥٩٣٢٢٨٥٧	٤١,٢٧	٧٥,٠
٢٠٠٩	٦٩٥٣٤٤	١٥	٦٣٠٧١٣,١	٢,٤	٩٧,٣٠٢	١٥,٤٧٢٩٩٦٧	-٦,٧٥	٤٨,٠
٢٠١٠	٧٥٣٧٥٦	١٤,٥	٦٤٦٢٠٧,٥	٥,٦	١٢١,٣٣	١٨,٧٧٦٤٧٦٦	٢١,٣٤	٦٠,٤

١. صندوق النقد العربي تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١١ ص ٣٤٣ - ٢٨٦ ص ٣٤٣.
٢. التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات تقرير البنك المركزي العراقي - لسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦.
٣. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لعام ٢٠١٠-٢٠١١.





٤. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
٥. عقيل شاكر عبد المهدى الشرع -تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفى (مصر والعراق) دراسة حالة للفترة ١٩٨٥-٢٠٠٧-٢٠٠٨-اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ٢٠٠٨-ص ٢٣٠.
٦. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - نشرات مختلفة
٧. وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الأرقام القياسية نشرات مختلفة
٨. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - النشرة السنوية ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧، ٢٠٠٣، ٢٠٠٣
٩. موقع الرسمي للبنك الدولي <http://date.a bank aldwli.org /indicator>
١٠. صندوق النقد العربي -النشرة الإحصائية -لبو ظبي -حسابات القومية في الدول العربية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ العدد ٢١ عام ٢٠٠١ ص ٦

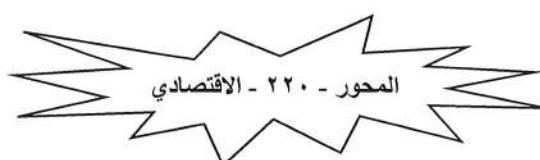
ثانياً: تحليل اثر تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري

١. اثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري: إن للبطالة أسباباً كثيرة منها القضية السكانية و السياسة التعليمية و الظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، و الشؤون التنظيمية و إن كل منهم يؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهما، عانت الجزائر وما تزال تعاني من نسب مرتفعة للبطالة ، فالمدة السابقة لحدوث أزمة النفط ١٩٨٥ شهدت الجزائر موجة استثمارات كبيرة، ساعدت على امتصاص قدر كبير من اليد العاملة ، مما أدى إلى انخفاض نسب البطالة لمستويات مقبولة، ولكن مع حلول عام ١٩٨٥ شهدت نسب البطالة نمواً متزايداً إذ أصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب عمل ، وذلك نتيجة لتقليل ايرادات الدولة فيؤدي إلى تقليل الاستثمارات التي كانت في وقت سابق تمتلك أعداداً كبيرة من العاطلين ، إذ وصلت البطالة إلى ١٧٪ عام ١٩٨٧ و ١٩٪ عام ١٩٨٩^(١) (من هذا المنطلق يمكن كتابة معادلة محاربة البطالة في الجزائر في هذه المدة كالتالي: تصدير النفط ← جلب العملة الصعبة ← تمويل الاستثمارات ← بناء القاعدة الصناعية ← خلق مناصب عمل كثيفة ← تقليل البطالة.)

وانعكست هذه الظروف بالحكومة إلى التوقف والانتقال بسياسة الاقتصاد من اقتصاد موجه إدارياً وخطط التنمية إلى اقتصاد السوق وذلك عن طريق اصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الاصلاح (التعديل) الهيكلي التي اتبعته الحكومة نهاية الثمانينات . لذلك فقد ابرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبت

^١. دادن عبد الغني و بن طجين محمد عبد الرحمن دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٨-مجلة الباحث عدد ١٠-٢٠١٢-ص ١٨٠

^٢. قاسم حيزية و البر كاثوم. محاربة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة: لماذا وكيف؟ بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ملتقى دولي بعنوان:استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١ ص ٧



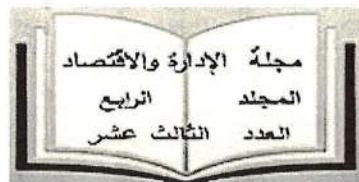
الهيكل في ١٩٨٩/٥/٣٠ مع مؤسسات الدولة (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) (وكان من أهم محاور الاتفاقية: اتباع سياسة نقدية أكثر تقييداً لهدف تقليص العجز العام للميزانية في تحرير سوق العمل وجعلها مرنّة بهدف الحفاظ على الأجور أن تكون منخفضة فتسمح لشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية، وكذلك عقدت اتفاقية ثانية بتاريخ ٣/١٩٩١/١ المعروفة باتفاقية (Stand-by) بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، على اربع أقساط كل قسط ١٠٠ مليون دولار (بداية ١٩٩١ ونهاية ١٩٩٢) (وكان من اهم اهدافها تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم وخفض النفقات العامة^(١) ومرة أخرى عادت الأوضاع المالية والاقتصادية إلى التأزم في المدة (١٩٩٢ - ١٩٩٣) بعد انخفاض أسعار النفط الخام وتحول الفائض الذي تحقق عام ١٩٩٢ وكان بنسبة ١,٣ % من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز بمقدار ٦ % منه عام ١٩٩٣ ، ورافق ذلك زيادة أعباء مؤشرات خدمة الدين الخارجي ، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي القائم إلى الصادرات إلى نحو (٧٧ - ٨٣ %) في المدة نفسها، وسجلت أيضاً ما مقداره (١٧ - ١٩ %) من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للمدة الأخيرة . وبسبب انخفاض اسعار النفط تدهور الاقتصاد الجزائري ، أي ان انخفاض اسعار النفط وزيادة خدمة الديون ادت إلى عجز ميزان المدفوعات. كما ان انخفاض انتاج قطاع النفط (بسبب انخفاض اسعار النفط) ادى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بـ ٤,٠٤ % عام ١٩٩٣ ، وفي النصف الأول من التسعينيات من القرن الماضي ولأسباب الواردة أعلاه حصلت هجرة معاكسة من الحضر إلى الريف ، بعدها عاد التوزيع النسبي للسكان إلى مسألة واقعية تتمثل بتغير الحالة لصالح التحضر إلى مجموع السكان في الجزائر بما يعكس وجود علاقة ترابطية بين النمو السكاني والكثافة السكانية ودرجة التحضر، وتعد هذه المسألة طبيعية بفعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص العمل ذات الأجر المرتفع في المدينة ، الأمر الذي انعكس لاحقاً على تدني مؤشرات القطاع الزراعي في الجزائر .^(٢) إذ ازدادت نسبة قوة العمل إلى عدد السكان من ٢٤,٠٩ % عام ١٩٩٠ إلى ٢٥%٢٦,٢٥ عام ١٩٩٤ نتيجة زيادة اعداد السكان من ٢٥٠٢٢ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى ٢٧٤٩٦ مليون نسمة عام ١٩٩٤ من جهة ونتيجة إلى تدهور الوضع الاقتصادي اذاك ادى إلى زيادة معدلات البطالة من ١٩,٨ % عام ١٩٩٠ إلى ٢٤,٣٦ عام ١٩٩٤ .

ونظراً لهذا الوضع المتدهور للاقتصاد الجزائري ، انطلقت الجزائر في اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات والمتمثلة في سياسات اقتصادية صارمة وأكثر واقعية مع مراعاتها للهدف المقصود من هذه الاصلاحات وهو الانتقال إلى اقتصاد السوق والمنافسة . ولتجسيد هذه الاهداف ميدانياً بدأت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامجين اقتصاديين تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، البرنامج الاول قصير الاجل يمتد من ابريل ١٩٩٤ إلى مارس ١٩٩٥ ،اما الثاني فهو برنامج التعديل الهيكل الذي بدأ في ابريل ١٩٩٥ وامتد إلى مارس ١٩٩٨ ،ولقد ركز

^١- دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمن - مصدر سبق ذكره - ص ١٨٥

^٢- عبد الكرييم جابر شنجار العيساوي «البطالة في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية التقليدية الدروس والحلول» بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - ملتقى دولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١ ص ٤





هذا البرنامج على مجموعة من التدابير والإجراءات التي يجب أن تتبعها الجزائر للخروج من أزمتها. ومن الشروط التي املأها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الجزائر من أجل الاستفادة من القروض والمساعدات (١) ملخصاً:- مراقبة توسيع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة وتقليل من عجز الميزانية العامة عن طريق تقليص حجم الإنفاق العام وترشيد الإيرادات العامة، وان مدة (١٩٩٠-١٩٩٨) وهي المدة التي تميزت باتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي اهتمت فقط باعادة الهيكلية للمؤسسات العمومية من دون ان تمس التشغيل، وعلى الرغم من الاصحاحات المنتهجة آنذاك و التي اهتمت فقط باعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة إلا أنها لم تمس علاقات التشغيل . وعليه تقهقرت الحالة العامة للتشغيل بسبب غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج تعديل الهيكل المطبق عام ١٩٩٤ ، ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل، مما دفعها إلى التسريح الجماعي للعمال لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل. هذا ما أدى إلى تثبيط مستويات التشغيل عند المستوى السادس عنه آنذاك مع ارتفاع ضغوط الطلب على العمل، مما نتج عنه اختلال في سوق العمل (٢) ولم يعرف معدل البطالة أي تراجع إذ كان معدل البطالة عام ١٩٩٠%١٩,٨ ينتقل إلى ٢٩,٣ عام ١٩٩٩ نتيجة انخفاض أسعار النفط ادت إلى تقليص الإيرادات العامة وغياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية وخاصة مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة (٣)، إذ زادت نسبة قوة العمل إلى عدد السكان في هذه المدة من ٢٤,٠% عام ١٩٩٠ إلى ٢٨,٢% عام ١٩٩٨. وقد ادتعودة ارتفاع أسعار النفط إلى اعطاء دفعة جديدة لسياسة المالية، إذ ساهمت وبشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، نعل من أهمها ارتفاع نسب النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة إلى أكثر من النصف في السنوات ١٩٩٩-٢٠٠٦ إذ سجلت الأرقام القياسية وصلت إلى ٢٧,٢% عام ٢٠٠٦ مقابل ٢٩,٣% عام ١٩٩٩ (٤).

^١ ضيف احمد سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر ١٩٩٤-٢٠٠٤-مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاجتماعية وال الإنسانية جامعة حسية بن بو علي -الشلف الجزائرية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ص ١٤٣

^٢ سنسوسي على دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر - الأسباب - الحلول من خلال التطرق إلى تجارب دولية بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ملتقى دولي بعنوان:استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١ ص ٥

^٣ محمد يعقوبي - عنتر بوتيارة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) بالاشتراك مع مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ملتقى دولي بعنوان:استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١ ص ١٠

^٤ شبيبي عبد الرحيم - شكورى محمد سوق العمل بالجزائر واثر السياسات الاقتصادية التجمعية على معدلات البطالة مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية - ص ٤٦





جدول (٢) يوضح القوى العاملة ومعدلات التضخم ومعدل البطالة وأسعار النفط للاقتصاد الجزائري للمدة

٢٠١٠-١٩٩٠

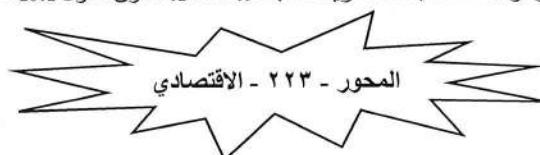
السنة	قوى العاملة	معدلات التضخم	معدل البطالة	أسعار GDP الجارية (مليون) بأسعار ثابتة لعام اساس	معدل النمو	اسعار النفط الخام الحقيقة لعام اساس
١٩٩٠	٦٠٢٩٣١٨	١٦,٧	١٩,٨	٦٢٠٤٥٠٩٨	-٣٨,٩٧	٢٥,٦
١٩٩١	٦٣١١٠٣٧	٢٥,٩	٢١,١	٤٥٧١٥٣٦٨	-١٢,٥٤	٢٠,٤
١٩٩٢	٦٦٠٥٨١٨	٣١,٧	٢٣,٨	٤٨٠٠٣٢٩٧	-١٣,٦٦	١٩,٦
١٩٩٣	٦٨٩٨٠١١	٢٠,٥	٢٣,١٥	٤٩٩٤٦٤٥٦	-٢٢,٠٢	١٧,٠
١٩٩٤	٧٢١٩٠٢٤	٢٩,٠	٢٤,٣٦	٤٢٥٤٢٥٧٣	-٢٣,٩٢	١٥,٨
١٩٩٥	٧٥٣٦٢٦١	٢٩,٨	٢٨,١٠	٤١٧٦٤٠٥٤	-١٣,٣٩	١٦,٩
١٩٩٦	٧٨٨٣٣٢٦	١٨,٧	٢٧,٩٨	٤٦٩٤١٤٩٦	-١٣,٥	٢٠,٠
١٩٩٧	٨١١٥٤٩٥	٥,٧	٢٦,٤	٤٨١٧٧٨٦١	-٥,٣	١٨,١
١٩٩٨	٨٣٣١٢١٠	٥,٠	٢٨,٠٨	٤٨١٨٧٧٨٠	-٣,٨٢	١١,٧
١٩٩٩	٨٥٦٤٩٧٩	٢,٦	٢٩,٣	٤٨٦٤٠٦١٣	٩,٩٤	١٦,٥
٢٠٠٠	٨٧٩٦٤٦٢	٠,٣٤	٢٩,٧٧	٥٤٧٩٠٠٥٨	٠,٤٠	٢٥,٧
٢٠٠١	٩٠٤٤٩٦٨	٤,٢	٢٧,٣٠	٥٥١٨٠٩٩٠	-١,٠٠	٢١,١
٢٠٠٢	٩٢٦٩١١٦	١,٤	٢٥,٩	٥٧٠٥٣٠٣٨	١٧,٥٣	٢١,٨
٢٠٠٣	٩٥١٠٥٤٤	٤,٣	٢٣,٧	٦٨٠١٨٦٠٦	٢١,٨٣	٢٤,٩
٢٠٠٤	٩٧٤٨٥٠١	٤,٠	٢٠,٠٨	٨٥٠١٣٩٤٤	١٦,٢٥	٣١,١
٢٠٠٥	٩٩٨٢٥٨٩	١,٤	١٥,٢٧	١٠٢٣٣٩١٠٠	٩,٦٥	٤٢,٩
٢٠٠٦	١٠٢١٣١٩٥	٢,٣	١٢,٢٧	١١٧١٦٩٣٢٠	١٢,٩٨	٥٠,٦
٢٠٠٧	١٠٤٦٣٣٨٤	٣,٧	١٣,٨	١٣٥٨٠٣٥٥٦	٢٢,٥٢	٥٦,٠
٢٠٠٨	١٠٦٨١٤٠٤	٤,٨٦	١١,٣	١٧,٩٨٩٢٦٩	-٢٠,٣٢	٧٥,٠
٢٠٠٩	١٠٩١١٥٠٧	٥,٧٣	١٠,٢	١٣٨١١٩٩٤٩	١٤,٦٤	٤٨,٠
٢٠١٠	١١٢٠٣٩١٨	٣,٩١	١٠	١٦١٩٧٩٤٤١	-٣,٧٤	٦٠,٤

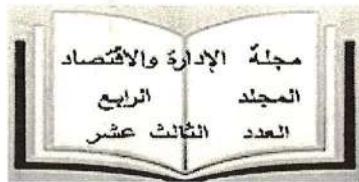
موقع الرسمي للبنك الدولي <http://date.a bank aldqli.org /indicator>

صندوق النقد العربي النشرة الاحصائية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٠ العدد ٢١٠ العام ٢٠٠١ ص ١٢

وبعد تحسن الوضع المالي في الجزائر بسبب ارتفاع اسعار النفط الذي يشكل رفقة مع اجمالي عائدات الغاز %٩٨ من الصادرات، إذ شهدت السياسة الاقتصادية ابتداء من عام ١٩٩٩ تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية - التي املأها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ابان فترة الازمة الحرجة التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي تطلب تدخل الهيئة الدولية نحو الوجهة الكينزية التي ارتكزت بالاساس على دعم الطلب الكلي بالتوسيع في النفقات وانعکس ذلك في تطبيق كل من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (٢٠٠٤-٢٠٠١) كما موضح في الشكل^(١) (والذى يهدف لثبت الدولة

^(١) محمد كريم قروف محمد الطاهر سعودي - السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعکاسها على الاداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٩-٢٠١١-٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٢ مجلـة الادارة والاقتصاد جامعة تكريت مجلـد ١٩ العدد ١٢ كانون الاول ٢٠١٢ ص ٣٢٠





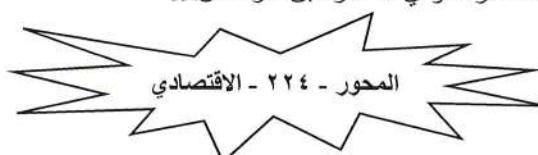
في اطارها القانوني كمسؤل عن الاهداف الاقتصادية وخصص له غلاف مالي قدر ٧ مليارات دولار، فقد تم استغلال ارتفاع اسعار النفط في هذه المدة لبعث النشاط الاقتصادي عن طريق سياسة مالية تنمية، عبر عنها ارتفاع حجم الانفاق العام إذ ارتفع نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٢٨,٣٪ عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣٤,٨٧٪ عام ٢٠٠٣، فقد يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنمية ذات طابع كينزي يهدف إلى تنشيط الطلب الكلي بتحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ من تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، من اهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود ٤,٨٨ مليارات دولار عام ٢٠٠٧ وارتفاع نسب النمو الاقتصادي بمستويات مقبولة وفي الوقت نفسه انخفضت نسبة البطالة إلى اكثر من النصف في المدة ١٩٩٩-٢٠٠٦ من ٢٩,٣٪ عام ١٩٩٩ إلى ٢٧,١٪ عام ٢٠٠٦ (١)، ولبداً من عام ٢٠٠٤ كما موضح في الجدول (٢):لاحظ ان هناك تراجعا في معدل البطالة في الجزائر إلى ٢٠,٨٪ عام ٢٠٠٤ و ١٣,٨٪ عام ٢٠٠٨ وتصل إلى ١٠٪ عام ٢٠١٠ وهذا يتماشى مع توقعات خطة العمل المتعلقة بالستراتيجية الوطنية لترقى التشغيل ومكافحة البطالة، والسياسة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية مؤخراً في مجال ترقية التشغيل تقوم على تشجيع الاستثمار الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل (٢)، بسبب زيادة الإيرادات العامة للدولة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط من ١,١ دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٦٠,٤ دولار عام ٢٠١٠.

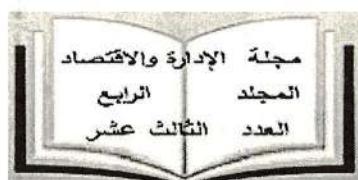
٢. اثر تقلبات اسعار النفط في التضخم في الاقتصاد الجزائري: يؤدي عدم التحكم في معدل التضخم إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما ان تضخم زاحفاً اذا لم يتم التحكم فيه يمكن ان يتحول إلى تضخم جامح، وتختلف اسباب التضخم من دولة إلى اخرى قد تكون اسباب اقتصادية او نقدية او سياسية وغيرها. وفي الجزائر فإن مصدر التضخم واسبابه ليست نقدية فقط وإنما هيكلية ومؤسسية. وقد كانت معدلات التضخم مكبوتة في مرحلة الاقتصاد المخطط وذلك بسبب القيود المفروضة على الاسعار التي كانت تحدد بطريقة ادارية حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين وتتدخل الدولة في تحديد العديد من اسعار ودعم اسعار اخرى (٣)، ومع بداية عقد الثمانينيات أصبحت اغلب النشاطات لا تعمل بالكافأة المتعارف عليها دولياً، وهو ما عكس ظهور اختلالات هيكلية في الاقتصاد وكذلك انعكس على التوازنات المالية الداخلية للأقتصاد الجزائري خاصة في النصف الثاني في عقد الثمانينيات بسبب ازمة النفط التي ادت إلى انخفاض اسعار النفط عام ١٩٨٦ (٤) وعكس الاثر الكبير الذي احدثه الانخفاض في اسعار النفط سلبية الاعتماد على النفط في تحصيل العملة الصعبة إذ انهارت ايرادات الجزائر المالية والخارجية من النفط، وكان اثر هذه التدهورات كبيراً على ميزان الموارد الخارجية الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج على الواردات وخدمات الدين، مما دفع الحكومة لتمويل العجز اللجوء السنوي والمتكرر إلى الاقتراض الخارجي القصير الاجل، وادى حتماً إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد، وقد ادى ضعف الانتاج بسبب سياسات نظام التخطيط مع ارتفاع معدلات نمو السكان من عام لآخر. وزيادة طفيفة

^١. عبد الرؤوف عبادة و عبد الغفار غطاس - اثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية من 1970-2008. مجلة الباحث.

^٢. لعراف فائزه و سعودي نجوى دراسة قياسية لمنجز فيليبيس في الجزائر خلال المدة 2003-2011بالاشتراك مع مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتكنولوجية وعلوم التسيير ملتقى دولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١. من غير رقم الصفحة يطأه على اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية - اطروحة مقدمة إلى جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - 2005-2006 ص 183

^٣. محمد كريم قروف - محمد الطاهر سعودي - مصدر سبق ذكره - ص 334





في معدل النمو لا تتماشى مع حاجيات المواطنين إلى تراكم في العجز الدائم في توفير الأمن الغذائي للمستهلكين، كما كان نتاجاً لنظام المخطط اتساع التباين بين الريف والمدينة نظراً لأنعدام فرص العمل امام الفلاحين بسبب موسمية العمل والظروف المناخية المحيطة بالانتاج الزراعي وتركز الدولة في معظم مراحلها على الصناعة، مما ادى إلى اضعاف الاقتصاد الوطني^(١). كما ان العرض الكلي لم يكن قادرًا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية، كما نلاحظه في بداية التسعينات من القرن الماضي ارتفاع مطرد في مؤشر التضخم إلى ان وصل إلى حوالي ٣١,٧٪ كأقصى حد لها عام ١٩٩٢^(٢)، لكن في عام ١٩٩٣ انخفض فيها التضخم إلى معدل ٢٠,٥٪ اي ١١ نقطة وترجع هذه النتائج المتحققة إلى الاجراءات المتتخذة من طرف السلطات النقدية، حيث خفضت من مستوى التوسيع النقدي من ٢٤٪ إلى ٢١,٦٢٪ عام ١٩٩٣، بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي ونتيجة لقيام الحكومة بتحفيض سعر الصرف^(٣)، وعلى الرغم من انخفاض اسعار النفط من ١٩,٦ دولار عام ١٩٩٢ إلى ١٧ دولار عام ١٩٩٣. أما في المدة ١٩٩٤-١٩٩٥ تميزت بارتفاع معدلات التضخم من جديد وكان هذا متزايد من عام آخر. إذ بلغ عام ١٩٩٥ معدل ٢٩,٨٪ ويرجع ذلك على الخصوص إلى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي وتفاصيل القراءات (عقدت الحكومة اتفاقية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحصول على القروض كما مر ذكرها سابقاً) الموجه للاقتصاد لم تكن مقابل انتاجي فضلاً عن ارتفاع مستوى الطلب الكلي وانخفاض اسعار النفط^(٤). ثم عرف معدل التضخم تراجعاً مهماً في نهاية التسعينات إلى ان بلغ ٥,٧٪ عام ١٩٩٧ ليستمر بالانخفاض إلى ٢,٦٪ عام ١٩٩٩ ووصل الانخفاض لمعدل قياسي بلغ ٠,٣٤٪ عام ٢٠٠٠ كأدّى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وتفسيرات اسباب انخفاض معدل التضخم يمكن ارجاعها إلى عدة اجراءات اتخذتها الحكومة في اطار برنامج التعديل الهيكلي لتحرير الاسعار، وتعديل اسعار الفائدة الحقيقة برفعها إلى مستويات قياسية عامي ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصارمة في تسخير الكتلة النقدية والبحث عن اساليب جديدة للتمويل الانشطة الاقتصادية بدلاً من الاصدار النقدي المفرط وكذلك الزيادة مداخل البترول ثم تعزيز قيمة العملة الوطنية، وارتفاع عرض الاموال القابلة للإفراط في السوق النقدية، مما ادى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية^(٥)، ثم عرف التضخم مرحلة تميزت بالتبذبذب بين الارتفاع والانخفاض إذ ارتفع في عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٤,٢٪ ثم انخفض في العام التالي ليصل إلى ١,٤٪ ليرجع لارتفاع لعامين التاليين بـ ٤,٣٪ و ٤,٠٪^(٦)، وكان سبب الارتفاع استمرار السيولة المفرطة في السوق النقدية فضلاً عن حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية وثقة حجم الائتمان^(٧)، كما عاد

^١- محمد العربي ساكن مجازرات في الاقتصاد الكلي -دار الفجر -طبعة الاولى-2006-القاهرة -ص 297

^٢- محمد كريم قروف و محمد الطاهر سعودي مصدر سبق ذكره -ص 335

^٣- دراويسي مسعود -السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للمدة 1990-2004-اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2005 -ص 408

^٤- نفس المصدر -ص 409

^٥- محمد كريم قروف و محمد الطاهر سعودي مصدر سبق ذكره -ص 335

^٦- اوبيابة صالح -اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للمدة 1990-2009(مذكرة شهادة الماجستير الجزائر -مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -2011-ص 156)

^٧- دراويسي مسعود مصدر سبق ذكره -ص 411



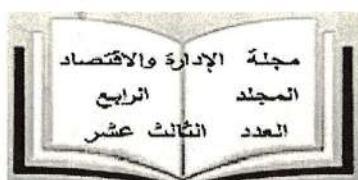
معدلات التضخم نحو الارتفاع في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ ليصل عام ٢٠١٠ ٥٥,٧٣ % مقابل ٢,٣ % عام ٢٠٠٩ بسبب نمو الكتلة النقدية وتميزت هذه المدة بتطبيق برامج تنموية مختلفة والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات التضخم مرتفعة (١) وكذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي وضعت ظلالها على اقتصاديات الدول النامية في ٢٠٠٩-٢٠٠٨ ومع انعاش الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٠ وارتفاع أسعار النفط انخفض معدل التضخم ليصل عام ٢٠١٠ إلى ٣,٩١ %.

٣. أثر تقلبات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري: للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاماً في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلا أن تسخير هذه الموارد خارج قطاع النفط قد أضعف نظرا لنقص الدوافع التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، و هذا ما كان له أثر واضح في السياسة المالية بالجزائر وخاصة الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة. فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية و مدى توفر النقد الأجنبي. كما كان لها أيضاً تأثير مباشر في إدارة الإنفاق العام الذي انتقل من ٣٣% من الناتج الإجمالي الخام عام ١٩٦٣ إلى حوالي ٤٠% من هذا الناتج عام ١٩٩٣. و يمكن رد أسباب توسيع السياسة المالية بالجزائر إلى ثلث محددات متداخلة و متكاملة و هي: المحدد الاقتصادي ، و المحدد الاجتماعي ، و أخيراً المحدد الأهم وهو المحدد المالي، إذ أنه نظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حين ظهر أن الظرف لم تكن سوى طفرة مؤقتة، وهذا ما عبرت عنه بوضوح صدمة النفط العكسية عام ١٩٨٦ التي كانت ميلاداً لمجموعة من الإصلاحات المالية. ومنذ بداية التسعينات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسخير الاقتصاد و التخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي عام ١٩٩٢، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد و فسح المجال للمبادرة الخاصة. غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة بسبب ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما أسف عن اختلال في المالية العامة للدولة (٢)، ويتأثر تطور الناتج المحلي بالاصدارات الخارجية كالتدخلات الجوية بالنسبة لقطاع الزراعة وتقلبات أسعار النفط الخام، حيث يجعل سير القطاعات وتطورها مرتبط بقدرات الاستيراد التي تتأثر بالاصدارات الخارجية، فالاقتصاد الجزائري يعتمد على الخارج في تمويلاته التي انخفضت في المرحلة (١٩٨٦-١٩٩٣) وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في شبه الركود في الحدود الحقيقة بالناتج المحلي خارج قطاع الزراعة وقطاع النفط، كما لوحظ ازدهارا متربدا ابتداء من عام ١٩٩٥ مترجماً أثار الاستقرار الاقتصادي الكلي، وعلى الرغم من هذا كله فقد شهد انخفاض في الانتاج في القطاع الصناعات التحويلية

^١ محمد كريم قروف و محمد الطاهر مصدر سبق ذكره - ص ٣٣٥

^٢ شبيبي عبد الرحيم و آخرون - الآثار الاقتصادية الكلية لاصدارات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية الجزائر بالاشتراك مع مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسخير ملتقى دولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١ ص ٢٠





من ٤٨٢٩ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٣٥٧٦ مليون دولار عام ١٩٩٥ وادى ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمتها من الناتج المحلي الاجمالي من ١١,٤% عام ١٩٩٤ إلى ٨,٦% عام ١٩٩٥ لأسباب من بينها تحرير الواردات، وهو ما ادى إلى منافسة المنتجات الاجنبية للمنتجات الجزائرية، فضلاً عن تأثير السياسات الاقتصادية الكلية التي خفضت الطلب المحلي وعلى اثر ذلك انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من ٦٢٠٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٤٢٥٤٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ فانخفض معدلات النمو الاقتصادي من عام ١٩٩٠ إلى ١٤,٨% عام ١٩٩٤ (١)اما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام اساس ١٩٨٨ كذلك انخفض من ٣٠٦٨١,٢٠٨ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٣٧٤٢,٢٢٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ كذلك معدل النمو من ٣٨,٩٧%-١١,٥٢% عام ١٩٩٠ إلى ٢٣,٩٢%-٢٣,٩٢% عام ١٩٩٤ وسبب الانخفاض في الناتج يعود إلى انخفاض اسعار النفط من ٢٥,٦ دولار عام ١٩٩٤ إلى ١٥,٨ دولار عام ١٩٩٠ .

فقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط الانعاش عام ٢٠٠١ تقلبات واضحة، وذلك راجع بالاساس إلى عدم اتباع الجزائر اندماج نسبياً اقتصادي تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلی لصندوق النقد الدولي، والذي كانت أولوياته اعادة توازن ميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم، ويقدر متوسط معدلات النمو الاقتصادي في المدة (١٩٩٥-٢٠٠٠) ٢,٥% ، وهو معدل متواضع قياساً بالإمكانيات والموارد المتوفّرة، وعرفت معدلات النمو الاقتصادي كما يبرزه الجدول انخفاضاً حاداً عام ١٩٩٨ إلى مستوى ٠,٠٢% ثم شهدت ارتفاعاً كبيراً في عام ١٩٩٩ وصل المعدل إلى ٠,٩% (٢) وببقى هذا النمو في الناتج المحلي الاجمالي غير كاف للتخفيف من حدة البطالة وكذلك تحسين المستوى المعاشي وزيادة الصادرات لكسب عملات جديدة لزيادة احتياطيات الصرف، وعودة الثقة في العملة الوطنية (٣) فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الثابتة من ١١٩٠١,٢٧٢٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٩٣٦٣,٩٣٠٣٨٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ وحقق معدل النمو عام ١٩٩٥ بلغ ١٣,٣٩% ليصل إلى ٣,٨٢%-٣,٨٢% عام ١٩٩٨، يقابلها كذلك تذبذب باسعار النفط.

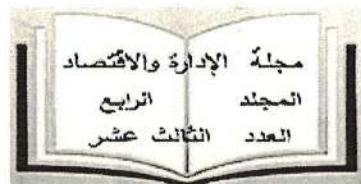
وان عودة ارتفاع اسعار النفط ابتداءً من الثلاثي الاخير من عام ١٩٩٩ أعطى نوعاً من الراحة المالية على هذه المدة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي في سياسة مالية تنموية، عبر عنها بارتفاع حجم الانفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط الانعاش الاقتصادي (تم تطبيقه ٢٠٠١-٢٠٠٤)، بحيث ارتفعت نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي ٢٨,٣١% عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٠٠٣% عام ٢٠٠٣ بلغ ١٥٥ مليار دولار الذي تم اعتماده خارج موازنة الدولة لتمويل هذا البرنامج فإنه يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في تشطيط الطلب الكلي بتحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد تحسنت بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل ملحوظ من اهمها انخفاض الدين الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل وانخفاض نسبة البطالة وارتفاع

^١ صالح مفتاح - اهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000) مجلة العلوم الإنسانية في الجزائر - 2004 - ص 20.

^٢ بودخوخ كريم - اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2001-2009 مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2009-2010 ص 181

^٣ صالح مفتاح مصدر سبق ذكره بدون رقم صفحة.





نسبة التشغيل وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة^(١)، إذ بلغت ٢٠٠٣ عام ١٩٩٩ %١٩,٢١ مقارنة بعام ١٩٩٩ %٠٩٤، أما معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي بأسعار الثابتة فقد بلغت ٢٠٠٣ عام ٢٠٠٣ %٢١,٨٣ مقارنة بعام ١٩٩٩ بلغت %٩,٩٤ .

كما نلاحظ من الجدول ،كان هناك تذبذباً واضحاً في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الجارية في المدة ٢٠١٠-٢٠٠١ إذ تراوح هذا المعدل بين ٠,٧١ % كأدنى مستوى له في ٢٠٠١ و ٢٥,٩٠ % عام ٢٠٠٨، ويعود سبب هذا التذبذب اساساً إلى النمو المطرد لقيمة المضافة لقطاع النفط ،وبدرجة أقل لقطاعي الزراعة والصناعة ،فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع النفط^(٢) وكذلك فإن النمو الاقتصادي يتاثر بدرجة كبيرة بالتغييرات التي تحصل في انتاج قطاع النفط ، وتشكل صادراته (%) من قيمة الصادرات في اعوام عديدة، فنمو الناتج المحلي الاجمالي يتاثر بأسعار النفط اكثر من تأثيره بالنفقات العامة وحجم الاستثمارات وناتج باقي القطاعات الاقتصادية. وبعد أن كانت مُساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي اكبر من (%)٣٠ في عام (١٩٨٨) انخفضت هذه المساهمة إلى (%)٣,٨ في عام (٢٠٠٩).اما القطاع الزراعي فهو الاخر نسبة مساهمه في الناتج المحلي الاجمالي منخفضة ، لا تتجاوز (%)١٠ في احسن حالاته^(٣). كما نلاحظ في الجدول ،يظهر بان الصناعة الاستخراجية طوال مدة ٢٠١٠-١٩٩٥(٤)تشكل النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي ،مقارنة بنسبة مشاركة الصناعة التحويلية ،فيتضخ من خلال الجدول الانخفاض التدريجي لنسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج في المدة نفسها ،مع استمرار سيطرة الصناعة الاستخراجية النسبة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ،اذ بل متوسط نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية من الناتج المحلي الاجمالي في المدة (٢٠١٠-١٩٩٥)(%)٢٧ في حين لم يتجاوز متوسط نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي في فترة الدراسة سوى (%٧,٣).

ثالثاً: تقلبات اسعار النفط وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي في السعودية:

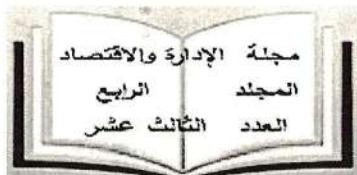
١. تقلبات اسعار النفط وانعكاسها على الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي :

تعُد المملكة العربية السعودية من الاقطان العربية التي تقع ضمن منطقة الخليج العربي وتمتلك امكانيات نفطية كبيرة و تتمتع بموقع متقدم في التأثير على مراكز الاسواق النفطية واطرافها في السوق الدولية ..ولقد ارتبطت اهم التغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية في السعودية باكتشاف النفط الخام والغاز واستغلالهما فيما يعدان من اهم منتجات الطاقة في العصر الحديث، ففي المملكة العربية السعودية يرتبط النفط وعائداته في التنمية ، شأنها في ذلك شأن بقية الاقطان العربية النفطية ، إذ يستعمل النفط كمصدر للطاقة ومادة اولية في الاستهلاك المحلي ، وعن طريق توفيره للعائدات المالية من بيع الفائض منه في الاسواق العالمية ، مما يتولد عنه زيادة الدخل الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وما

^١- اويانة صالح اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للمدة 1990-2009 مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسيير 2010-2011 ص 142-143

^٢- محمد مصعي سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو مجلة الباحث ١٥٦ عدد ١٥٢ عام ٢٠١٢ ص ١٥٢

^٣- محمد حسين كاظم الجبوري تحديد حجم الإنفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعية دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٩ اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة ١٢٤ ص ١٢٤



يتبع ذلك من إنفاق هذا الدخل على سلسلة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تؤثر في الاستثمار والاستهلاك

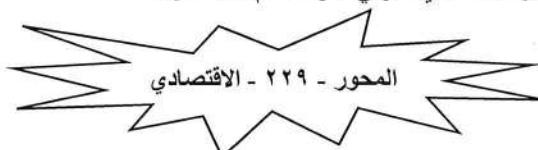
وتتوفر النقد الأجنبي وما يترتب عنه من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسطية والاستهلاكية . وفي عقد التسعينات كان لحرب الخليج الثانية آثار سلبية كبيرة على نمو القطاعات الاقتصادية ليس في السعودية فحسب وإنما في أغلب دول منطقة الخليج العربي ^(١)، تراجع نمط النمو بعد ذلك حتى نهاية مدة التسعينيات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التقلبات الحادة التي تعرضت لها إيرادات النفط ^(٢)، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجارية (٦٦٢٨٧٥,٦١٧) مليون دولار عام ١٩٩٩ مقابل (٩٩٨٣٧,١٠٤٩٧) مليون دولار عام ١٩٩٠ تميز الناتج بالزيادة ،اما الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الثابتة لعام اساس ١٩٩٩ ايضاً تميز بالزيادة كذلك إذ بلغ ١٦٠٩٥٧ مليون دولار عام ١٩٩٩ بعد ان كان ١٢٨٣٢٧,٤٧٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ ،اما معدل النمو الناتج بأسعار الثابتة تميز بالتبذبذب بين الارتفاع والانخفاض بعد عام ١٩٩٠ إذ وصل عام ١٩٩٩ ٥٥,٣١ % بعد ان كان ٢,٩٨ % عام ١٩٩٠ ان كان نتيجة لتقلب اسعار النفط الخام إذ وصل عام ١٩٩٩ إلى ١٦,٥ دولار .

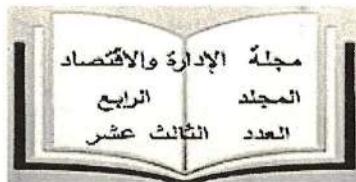
فتشير بيانات الجدول ^(٣) إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجارية في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠١ بمعدل ٢,٦٥% مقارنة مع العام السابق ،اذ بلغ ١٨٣,٠١٢ مليون دولار ،بعد أن كان ١٨٨,٤٤١ مليون دولار ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض في عائدات الصادرات النفطية بسبب انخفاض في اسعار سلة خامات اوكي من ٢٥,٧ دولار للبرميل الواحد عام ٢٠٠٠ إلى ٢١,١ دولار للبرميل عام ٢٠٠١ ،لم تكن نمو القطاعات الأخرى في عام ٢٠٠١ بالقدر الذي يعوض تراجع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية انخفضت من ٧٠٠٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤٣٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠١ ،اما نسبةها من الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى ٣٥,٢ % عام ٢٠٠١ بعد ان كانت ٣٧,٢ % عام ٢٠٠٠ ،اما ناتج الصناعة التحويلية ارداد من ١٨٢٣٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٨٢٣٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ اما نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى ١٠,٢ % عام ٢٠٠١ بعد ان كانت ٩,٦ % .
فضلا عن تراجع الاداء الاقتصادي في الرابع الاخير من عام ٢٠٠١ بعد احداث ١١ ايلول وانعكاسها السلبية على معدل نمو الاقتصاد العالمي ،وما صاحب ذلك من اضطراب الاسواق المالية وتقلص حجم التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الاقطاع النامي ومنها اقطار العربية ^(٤)اما في عام ٢٠٠٢ فقد ارتفع نسبة النمو إلى ٢,٧٠ % مقارنة مع العام السابق ،اذ بلغ ١٨٨٥٥١ مليون دولار ،وفي عام ٢٠٠٣ شهد تحسنا ملحوظاً ،اذ بلغ ٢١٤,٥٧٢ مليون دولار اي بمعدل نمو سنوي ١٣,٨٠ % مقارنة مع العام السابق ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة كميات انتاجه وتصديره ،ومن ثم إلى زيادة قيمة العوائد النفطية لدولة

^١ - حامد عباس محمد المرزوقي -اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الريعية(المملكة العربية السعودية انموذجاً)اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة-٢٠٠٨ص ١٦٥-١٦٤

^٢ - محمد الجاسر اثر الدورات الاقتصادية على السياسيين الماليين والنقدية في المملكة "جمعية الاقتصاديين السعوديين" على الموقع الالكتروني faculty.ksu.edu.sa/.../Presentation%20of%20Dr.%20Aljaser.pdf

^٣ صندوق النقد العربي تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ - ص ١١





السعودية (١) ومنذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٨ استمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع ، فقد بلغ عام ٢٠٠٨ ٤٧٦,٣٠٤ مليون دولار بالمقابل ٣٣٨ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ، وكان هذا الارتفاع في الناتج يرجع إلى ارتفاع اسعار النفط الخام من ٣١.١ دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٧٥.٠ دولار عام ٢٠٠٨ كما ارتفع معدل النمو السنوي للناتج (١٦,٨٠٪ و ٦,٩٠٪) على التوالي لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وبلغ معدل النمو ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧ ١٣,٠١٪ على التوالي وكان سبب انخفاض معدل النمو هو ارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية ومستلزمات الانتاج .(٢)، فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٨ بلغ ٢٣,٧٥٪ مقارنة بعام السابق ويعد سبب هذا النمو إلى ارتفاع اسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة فقد بلغ ٧٥.٠ دولار ، وعلى الرغم من انفجار الازمة في الرابع الاخير من عام ٢٠٠٨ وتراجع عوائد الصادرات النفطية سبب انخفاض اسعار النفط العالمية للربع الاخير من عام ٢٠٠٨ ، فضلا عن تراجع الطلب على الصادرات النفطية وكذلك انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بفعل الازمة المالية وبالرغم من تراجع الناتج المحلي في الرابع الاخير من عام ٢٠٠٨ ، الا ان الفوائض المالية المتراكمة غطت هذا العجز في الناتج المحلي الاجمالي (٣)،اما في عام ٢٠٠٩ فقد انخفض معدل النمو إلى ١٩,٦٪ اذ بلغ ٣٧٦,٦٩٣ مليون دولار .ويعد هذا التراجع إلى تأثير الاقتصاد السعودي باللارمة المالية مما ادى إلى انخفاض اسعار النفط وانخفاض الطلب عليه ، مما ادى إلى انخفاض الصادرات النفطي ومن ثم إلى انخفاض الابادات (٤)،عاد الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع في عام ٢٠١٠ ليبلغ ٥٠,٧٩٢ مليون دولار ومعدل نمو ٢٧,٩٠٪ مقارنة بالعام السابق،ويرجع هذا النمو الكبير في الناتج المحلي الاجمالي إلى ارتفاع اسعار النفط الذي ادى إلى انتعاش الاقتصاد السعودي وتحقيق فائض كبير في الموازنة المملكة العربية السعودية (٥) وقد بلغ نمو القطاع النفطي ٢,١٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بانكماش نسبة ٧,٦٪ عام ٢٠٠٩ ، بينما بلغ نمو القطاع الغير نفطي ٤,٤٪ عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ الذي بلغ ٣,٥٪ (٦)اما الناتج المحلي الاجمالي باسعار الثابتة في المدة ٢٠١٠-٢٠٠٢ تميز كذلك بالارتفاع إذ بلغ ٤٠٨٨٤٤,٦٣٥٢ مليون دولار عام ٢٠١٠ وكان معدل النمو ١٢,٥٩٪ بعد ان كان ١٩٠٥٣٦,٩٠٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢ وكذلك معدل النمو كان في عام ٢٠٠٢ حوالي ١٨,٣٧٪، في المدة (٢٠٠٨-٢٠٠٢) (تميز ناتج الصناعة الاستخراجية بالزيادة إذ وصل إلى ٢٧٣٣٧٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ بعد ان كانت ٦٣١٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ، وكذلك نسبتها من الناتج ارتفعت لتصل إلى ٥٧,٤٪ عام ٢٠٠٨ بعد ان كانت ٣٣,٥٪ عام ٢٠٠٢ ،اما ناتج الصناعة التحويلية تميزت بالتبذبب إذ وصلت عام ٢٠٠٨ إلى ٣٩٤٣٣ مليون دولار كذلك نسبتها إلى ناتج بلغت ٨,٣٪ .لكن في الازمة المالية العالمية انخفض ناتج الصناعة الاستخراجية إلى ٦٦١٣٥٢ مليون دولار عام ٢٠٠٩ وكذلك انخفض ناتج الصناعة التحويلية لتصل إلى ٣٩١١٣ مليون دولار .لكن عاود ناتج

^١ صندوق النقد العربي تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤-ص ١

^٢ مصطفى فاضل حمد ضاحي الفراجي مصدر سبق ذكره-ص 73

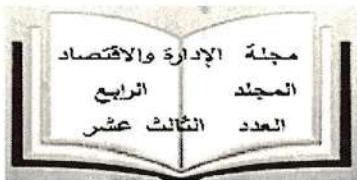
^٣ نفس المصدر -ص 73-74

^٤ مؤسسة النقد العربي السعودي -الادارة العامة للابحاث الاقتصادية والاحصاء السعودية التقرير السنوي لعام ٢٠١٠-ص ١٨

^٥ الاقتصاد العالمي رهن الديون الامريكية والاوروبية تقرير الاقتصادي السنوي -اعداد مركز البحث والدراسات السعودي لمؤسسة النقد السعودي -لعام ٢٠١١-ص 62-60

^٦ مؤسسة النقد العربي السعودي الادارة العامة للابحاث الاقتصادية والاحصاء السعودية التقرير السنوي لعام ٢٠١١-ص ٢٠





الصناعة التحويلية والاستخراجية بالإضافة إلى ناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ لتصل نسبة ناتج الصناعة الاستخراجية إلى ناتج المحلي الإجمالي ٤٧,٥٪، ونسبة ناتج الصناعة التحويلية إلى ناتج المحلي الإجمالي ١٠,١٪، كما نلاحظ من الجدول سيطرة ناتج الصناعة الاستخراجية في سيطرتها على النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في مدة الدراسة فقد بلغ متوسط نسبة ناتج الصناعة الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣٧,٢٢) أما متوسط نسبة ناتج الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٩,٢٣). وهذا يوضح تميز الاقتصاد السعودي بأنه اقتصاد ريعي .

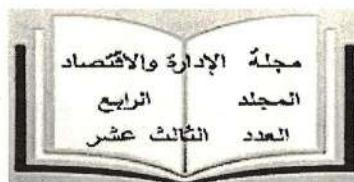
٢. اثر تقلبات اسعار النفط الخام وانعكاسها على التضخم في الاقتصاد السعودي : تعد المملكة السعودية ذات اقتصاد مفتوح إذ لا توجد فيه ضغوط تذكر على حركة السلع والاموال ، فضلاً عن ان القاعدة الإنتاجية المحلية لهذا الاقتصاد محدودة ومع تنامي الطلب على السلع المستوردة يجعل من المملكة عرضة للتضخم المستورد . الاقتصاد السعودي يعتمد في نموه إلى حد كبير على نمو القطاع النفطي هذا فضلاً عن ذلك ايرادات النفطية ماتزال تشكل نسبة كبيرة من اجمالي الإيرادات الحكومية على الرغم من النمو الملحوظ للايرادات الحكومية هذا بدوره يؤدي إلى التقليل من فاعلية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي والتضخم ، ويعد الإنفاق الحكومي في الوقت الحاضر الأداة الرئيسية والفعالة المتوفرة لدى صانعي السياسة المالية ، ويجد الإشارة إلى ان نمو الإنفاق الحكومي يعتبر احد أهم مصادر نمو السيولة المحلية في المملكة العربية السعودية .^(١) وتتمتع المملكة العربية السعودية بعلاقة فريدة بين الموازنة الحكومية والسياسة النقدية مرده إلى عدم وجود أسواق مالية متطرفة مقارنة بأسواق المال العالمية . فليس من الصعب ملاحظة العلاقة الوثيقة بين الموازنة الحكومية وعرض النقود ، فالعجز في الموازنة يتم تمويله عن طريق الاقتراض من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) ، مما يؤدي إلى زيادة حجم النقود في حين يؤدي فائض الموازنة إلى تأثير معاكس . السبب لهذه العلاقة الوثيقة هو ، Money Stock) أنه في ظل غياب سوق مالي متتطور ، فإن المصدر الوحيد لتمويل عجز الموازنة ، أو إيداع فائض الإيرادات ، سيكون عبر مؤسسة النقد ، مما سيؤثر في السياسة النقدية . من جانب آخر ، و كنتيجة لهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد المحلي ، فإن أداء الاقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على التطورات التي تحدث في أسواق النفط العالمية . فتحسن الأسعار وزيادة الطلب العالمي على النفط ، ينعكس بصورة إيجابية واضحة على قيمة الصادرات وعلى حجم الإيرادات الحكومية ، ولكنه قد يجلب معه أيضاً ضغوطاً تضخمية . فالارتفاع الكبير في التدفقات المالية من عائدات النفط حيث وفر الفرصة للملكة لتحقيق معدلات نمو عالية في السنوات القليلة الماضية ، غير أنه في الوقت نفسه أسهم في ارتفاع التضخم^(٢). فضلاً عن ذلك رجعت الضغوط التضخمية في الظهور في بداية التسعينيات إذ بلغ معدل التضخم ٤٤,٩٪ عام ١٩٩١ ويعزى السبب الرئيسي لهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي في أزمة الخليج الثانية وبعدها ثم انحسرت بعد ذلك الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ ولمدة طويلة في عقد التسعينيات ما عدا

^١ بندر بن سالم الزهراني - الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ - رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الادارية جامعة ملك سعود قسم اقتصاد ٢٠٠٤ - السعودية -

ص46

^٢ محمد بن عبد الله الجراح مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة) قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - ٢٧ العدد الأول ٢٠١١ - ص139





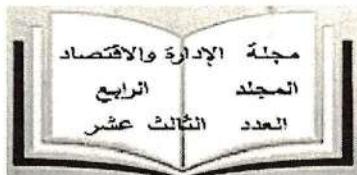
عام ١٩٩٥ وصل معدل التضخم إلى ٤٤,٩ % بسبب زيادة الإنفاق الحكومي) . وتهدف السياسة النقدية في المقام الأول إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتوفير السيولة الازمة بما يلائم تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، وقد نجحت الخطط الخمسية المتعاقبة في الابقاء على معدلات التضخم عند ادنى مستويات حتى بالمتوازنة مع الدول الصناعية المتقدمة، وذلك بتعزيز سياسات مكافحة التضخم والتحكم في عرض النقد للاستمرار في المحافظة على الاستقرار النقدي .^(١)، لم تشهد مستويات الأسعار تحركاً يذكر لاكثر من عقد ، إذ بلغ معدل التضخم ٢,٢ % عام ٢٠٠٦ وبدأ بعد ذلك بالارتفاع إذ وصل عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٢ % وعام ٢٠٠٨ ليصل ٩,٦ %، وكان سبب الارتفاع هو ان الطلب الكلي في الاقتصاد السعودي بكل مكوناته نمو متتسارع . وان هذا النمو في الطلب لم يواكب نمو كاف في العرض الكلي للاقتصاد السعودي ،^(٢).

٣. اثر تقلبات اسعار النفط في معدلات البطالة والعماله في الاقتصاد السعودية: كانت سوق العمل في المدة (١٩٧٤-١٩٨٤) تتسم بالتناسق والهيكلية السليمة ، إذ كان المواطنون يرغبون عليهم البساطة والفقر والقدرة على تحمل المصاعب وكان عدد المتعلمين منهم قليلاً جداً وكانت تطلعاتهم الحياتية بسيطة ومتواضعة، وأمالهم ونمط استهلاكهم بسيط ، وكان مستوى الإنفاق الحكومي هائلاً بالنسبة لمعايير ذلك الوقت مما أدى إلى ارتفاع الأسعار والأجور بنسب غير مسبوقة ووصلت إلى أكثر من ٣٠ % سنوياً ، ولكن ذلك لم يكن محسوساً في حينها لأن متوسط ارتفاع الدخل كان أكبر من ذلك بكثير وكان هناك حالة تشغيل كاملة بسبب أن سوق العمل كان ينمو بمعدلات مذهلة أدى إلى استقبالآلاف من العمال الأجانب وبأجور عالية ، فكانت هناك مطارات وموانئ تنشأ ، وطرق ومدارس ومستشفيات وجامعات ومنازل ... إلى آخره . ولكن كانت نوعية العمالة الوافدة هي عمالة فنية وعمالة متخصصة من دول متقدمة مثل أمريكا وأوروبا وكوريا ، وكانت الشركات الكبرى تستغل عمالتها الماهرة معها وتسكنهم وتتولى أمورهم وتأخذهم معها عند انتهاء مشاريعها الكبرى ، وعندما كانت تستعمل العمالة المحلية ، كانت تتولى تدريبهم وتأهيلهم تأهلاً جيداً ، كما فعلت شركة أرامكو عندما قدمت للسعودية . ولكن سوق العمل بعد نهاية المدة بدأت تأخذ مجرى آخر وبدأت تظهر التشوهات الهيكلية في سوق العمل ، ولاسيما عندما أفلست كثير من شركات المقاولات المحلية وسرحت عمالها ، وعندما اقتصرت المقاولات على أعمال الصيانة والتشغيل ، وتقاضت ميزانية الحكومة وصارت تركز على (أرخص الأسعار) وفتحت أبواب الاستقدام للأفراد الذين اكتشفوا فيه باب للرزق مع تقلص مصادر الدخل الأخرى ومن جهة أخرى ظهرت أنماط جديدة في استهلاك التفاخر بسبب الدخل العالي في المدة ، التي تم التعود عليها ، وأصبح سوق العمل يركز على العمالة الرخيصة غير الماهرة وغير المدرية وتحول مفهوم العمل بالتدريج إلى هذه الاعمال المتواضعة وظهر احتقار للعمل اليدوي والعمل المهني . في الوقت نفسه الذي زاد فيه عدد المتعلمين ، من الشهادة المتوسطة إلى الشهادة الثانوية، إلى أن أصبحت الشهادة الجامعية هي أمل كل من دخل في النظام التعليمي العام ، وأصبحت الشهادة الجامعية تمثل مستوى اجتماعي ذات قيمة اجتماعية في حد ذاته لما كان يتمتع به الجامعي من مزايا تختلف عن باقي المجتمع ،

^١ بندر بن سالم الزهراني - مصدر سبق ذكره - ص 46

^٢ تقرير مقدم إلى غرفة التجارة في جدة ص 4.9





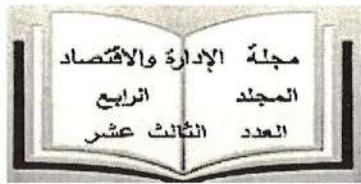
حتى أصبحت الشهادة الجامعية في حد ذاتها تتمتع بقيمة اجتماعية أكثر مما تستحق^(١)، لذا اهتمت حكومة المملكة العربية السعودية بتطبيق برنامج (السعودية) في الوظائف والمهن، وتوفير القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل . لذا جاءت المادة (٤٨) من نظام العمل والععمال ،توضح أن العمل حق للمواطن السعودي، ولا يجوز لغيره ممارسته إلا بعد توافر الشروط المنصوص عليها ، كما أكدت إحدى فقرات المادة (٤٩) على أن يكون العامل الوافد من ذوي الكفاءات والمؤهلات التي تحتاج إليها البلاد، ولا يوجد من يحملها من المواطنين أو كان العدد الموجود من أبناء الوطن غير كافٍ، ولقد أدركت الحكومة أن هناك العديد من العوامل التي تعترض تحقيق السعودية، منها العجز الكمي والنوعي في توفير القوى البشرية العاملة لسوق العمل، مما أدى إلى اللجوء لاستقدام العمالة الأجنبية للقيام بأعمال البنية التحتية في بداية خطط التنمية، واستمر ذلك في كافة المجالات تقريباً، ونتيجة لزيادة أعداد السكان ممن هم في سن العمل وتتطور مخرجات التعليم، زاد الطلب على العمل في القطاعين الحكومي والخاص، وأدى ذلك إلى أن تقوم الدولة بسياسة السعودية، في محاولة لحل تلك المشكلات التي تحد من السعودية. ولتحقيق هذه السياسة لمواجهة مشكلات السعودية، قامت الدولة بإنشاء عدد من الجهات والتنظيمات التي أخذت على عاتقها مواجهة هذه المشكلات، وإيجاد الحلول المناسبة لها، سواء كانت هذه الجهات تعمل تحت ظل الحكومة، أو كانت تعمل في ظل القطاع الخاص بإشراف من الدولة، ومن هذه الجهات مجلس القوى العاملة، ووزارة العمل، وكذلك الغرف التجارية الصناعية، ومجالس الغرف التجارية الصناعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، فضلاً عن الجهات المبنية من شركة سابك والتنظيم الوطني للتدريب المشترك، وغيرها من الجهات الحكومية والأهلية التي لها جهود بارزة في مواجهة كل ما يعيق السعودية.^(٢) وفي المدة التسعينات تميزت القوى العاملة بالتزام بمعدلات متواتعة وظلت بحدود ٥ مليون عامل فقد كان معدل الزيادة في (١٩٩٠-١٩٩٩) بلغت ٥٦٤٣٠٧٨ عامل عام ١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٠ فكان أعداد العاملين ٥٠٠١٥٦٦ عامل . كذلك بلغت نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان تتراوح ما بين (٢٨,٢%) عام ١٩٩٩ كحد أدنى و ٦٣٢,٩% عام ١٩٩٠ كحد أعلى. كما نلاحظ من الجدول^(٣)، أن معدلات البطالة في المدة (١٩٩٩-٢٠٠٦) تميزت بالزيادة من ٤٤,٣٥% عام ١٩٩٩ إلى ٦٦,٣٠% عام ٢٠٠٦ (لكن احصاءات القوى العاملة تشمل في احصاءاتها البطالة المتعلمة) ، على الرغم من زيادة أعداد العاملين في الاقتصاد السعودي إلى ٨٤٥٩٥٧٧ عام ٢٠٠٦ بعد أن كان ٥٦٤٣٠٧٨ عام ١٩٩٩ وكان سبب زيادة في عدد العاملين إلى ارتفاع أسعار النفط من ١٦,٥ دولار عام ١٩٩٩ إلى ٥٥,٦% عام ٢٠٠٦ أدى ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن زيادة حجم الاستثمارات مما يخلق فرص عمل أكثر . ويقابل ذلك زيادة في عدد السكان الذي بلغ عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٤١٢١٨٩٠ مليون نسمة، وقد كانت نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان حوالي ٢٨,٢% عام ١٩٩٩ إلى ٣٥,٠% عام ٢٠٠٦ . على الرغم من معدلات البطالة في السعودية ضمن حدود الطبيعية لكن إذا تركت المشكلة من غير سياسة استراتيجية اقتصادية سوف تتفاقم هذه المشكلة .

^١- على الموقع الإلكتروني <http://jamalbanoon.blogspot.com>

^٢- ثامر بن سعيد عبد الله الغامدي الجهود المبذولة من القطاعين الحكومي والخاص لمواجهة معوقات السعودية دراسة تحليلية رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاجتماعية بجامعة محمد بن سعود الإسلامية في السعودية - ١٤٢٦ -

٨- ص ١٤٢٧





جدول (٣) تطورات اسعار النفط

ومعدلات البطالة في الاقتصاد السعودي

ومعدلات التضخم والقوى العاملة

معدلات التضخم	معدل النمو GDP بأسعار الثابتة *	GDP بأسعار الثابتة الثابتة	GDP بأسعار الجارية	معدل البطالة	القوى العاملة في الاقتصاد	اسعار النفط الخام الحقيقية لعام اساس ١٩٩٥	السنة
٢,١	٢,٩٨	٩٩٨٣٧,١٠٤٩٧	١١٦٧٧٨١١١	—	٥٠٠١٥٦٦	٢٥.٦	١٩٩٠
٤,٩	٧,٠٦	١٠٦٨٨٧,٨٩٢٤	١٣١,٣٣٥٩١٥	—	٥١٨٢٨١٧	٢٠.٤	١٩٩١
-٠,١	٢٠,٠٥	١٢٨٣٢٧,٤٧٢٥	١٣٦,٣٠٤١٣٩	—	٥٣٨٨١٩٦	١٩.٦	١٩٩٢
١,١	٧,٥٠	١٣٧٩٥٦,٩٣٢٨	١٣٢,١٥١٤٠٥	—	٥٥٣٠٨٥٠	١٧.٠	١٩٩٣
٠,٦	٤,٢٢	١٤٣٧٨٠,٥٩٠٧	١٣٤,٣٢٧١٠٤	—	٥٦٤٨٠١٦	١٥.٨	١٩٩٤
٤,٩	-٣,٨٥	١٣٨٢٣٣,٢٦٣٦	١٤٢,٤٥٧٦٨١	—	٥٧١٢٥١٠	١٦.٩	١٩٩٥
١,٢	٠,٩	١٣٩٤٨٨,٠٥٨٢	١٥٧,٧٤٣١٢٦	—	٥٦٤٩٩٠٦	٢٠.٠	١٩٩٦
٠,١	١,٠١	١٤٠٩٠٧,٠٢٢٨	١٦٤,٩٩٣٨٥٨	—	٥٥٨٧٤٢٠	—	١٩٩٧
						١٨.١	
-٠,٤	٩,٧٥	١٥٤٦٥٠	١٤٥,٧٧٢٧٩٩	—	٥٥٧٤٠٣٢	١١.٧	١٩٩٨
-١,٣	٥,٣١	١٦٢٨٧٥,٦١٧	١٦٠,٩٥٧٠٦٢	٤,٣٥	٥٦٤٣٠٧٨	١٦.٥	١٩٩٩
-١,١	-١١,٦٤	١٤٣٩٠١,٢٨٣٣	١٨٨,٤٤١٨٦٤	٤,٥٧	٥٩٦٥٠٣١	٢٥.٧	٢٠٠٠
-١,١	١١,٨٥	١٦٠,٩٥٧	١٨٣٠,١٢٢٦٨	٤,٦٢	٦٢٦٥٢٦٦	٢١.١	٢٠٠١
٠,٢	١٨,٣٧	١٩٠,٥٣٦,٩٠٦	١٨٨,٥٠١١٩٦	٥,٢٧	٦٦٦٩٣٥٥	٢١.٨	٢٠٠٢
٠,٦	-١,٧٨	١٨٧١٢٨,٨٣٤٤	٢١٤,٥٧٢٨٠٠	٥,٥٦	٧١٦١٣٤٥	٢٤.٩	٢٠٠٣
٠,٣	٢,٨١	١٩٢٣٩٨,٩٧٩٦	٢٥٠,٣٣٨٩٣٣	٥,٨٢	٧٦٥٣٦٩٧	٣١.١	٢٠٠٤
٠,٧	١٣,١٠	٢١٧٦١٨,٦٦١٣	٣١٥,٥٨٠٠٤٨	٦,١٠	٨١١٧٦٧٨	٤٢.٩	٢٠٠٥
٢,٢	١٦,٣١	٢٥٣١٢٢,٣٤٥٨	٣٥٦,٦٣٠٤٤٠	٦,٣٠	٨٤٥٩٥٧٧	٥٠.٦	٢٠٠٦
٤,٢	٢٥,١٧	٣١٦٨٤٧,٣٨٩٦	٣٨٤,٨٩١١٤١	٥,٦٠	٨٧٥٩١٨٦	٥٦.٠	٢٠٠٧
٩,٨٦	١٠,٥٦	٣٥٠,٣٢٤,١٦٥	٤٧٦,٣٠٤٤٠٥	٥,٠٠	٨٩٩٩٠٦٥	٧٥.٠	٢٠٠٨
٥,٠٦	٣,٦٤	٣٦٣١٠٤,٧١٧	٣٧٦,٦٩٣٣٣٣	٥,٤٠	٩٢٣٧٨٠٦	٤٨.٠	٢٠٠٩
٥,٣	١٢,٥٩	٤٠,٨٨٤٤,٦٣٥٢	٤٥٠,٧٩٢٠٠	٥,٥٠	٩٥٥٨٨١٥	٦٠.٤	٢٠١٠

OPEC, Annual Statistical bulletin, 2007,117 .١

OPEC, Annual Statistical bulletin, 2010– 2011, p82 .٢

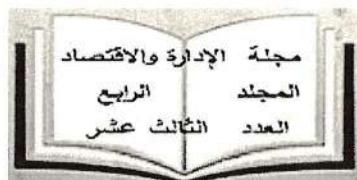
موقع الرسمي للبنك الدولي <http://date.a bank aldwl.org /indicator> .٣

صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١١ .٤

مؤسسة النقد العربي السعودي -الادارة العامة للباحثات الاقتصادية والاحصاء -السعودية -التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ .٥

ملاحظة ان اشارة(*) تعني قد احتسب من قبل الباحثة.





المبحث الرابع: قياس تقلبات اسعار النفط الخام وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي في بلدان عربية نفطية مختارة للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

- تحليل الاقتصاد الجزائري: الاعتماد على بيانات الملحق يوضح بيانات الاقتصاد الجزائري من حيث الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات البطالة والتضخم الاقتصادي واسعار النفط الحقيقة للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)، يمكن توضيح العلاقة التي تربط بين اسعار النفط الحقيقة كمتغير التابع ومعدلات التضخم الاقتصادي ومعدلات البطالة والرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغيرات مستقلة. وباستعمال البرنامج الاحصائي MINTAB-16 يتم الحصول على المعادلة التقديرية لأنموذج الانحدار :

$$PI = 60 + 0.0232IN + 0.229R - 1.297UN$$

$$R^2 = 90.2\% \quad \bar{R}^2 = 88.4\% \quad D-W = 1.45 \quad DU = 1.40 \quad F = 51.97$$

$$T = (7.82, 2.53, 2.10, 8.92)$$

أظهرت اشارات المتغيرات المستقلة لهذا الأنماذج تطابقا مع فروض النظرية الاقتصادية .

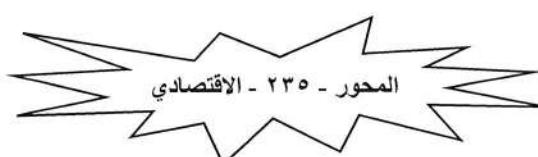
- اختبار T-Test: واظهر هذا الاختبار ثبوت معنوية الحد الثابت اذا كانت قيمة (T) المحسوبة اكبر من (T) الجدولية ومما سيتم رفض فرضية عدم التي تنص على (عدم معنوية) ونقبل فرضية البديلة التي تنص على (معنوية معلمة).
- اختبار F: أظهر هذا الاختبار معنوية معادلة الانحدار المقدرة ككل . اذ عند مقارنة (F) المحسوبة بالبالغة ١,٩٧ مع نظيرتها الجدولية البالغة (٢,٨٤) وي مستوى معنوية ٥٪، وجد ان (F) المحسوبة اكبر من (F) الجدولية ومما يتم رفض فرضية عدم التي تنص على (عدم معنوية معادلة الانحدار المقدرة) ونقبل فرضية البديلة التي تنص على (معنوية معادلة الانحدار المقدرة).
- اختبار R²: أظهر هذا الاختبار ان ٨٥,٨٪ بمعنى أن المتغير المستقل يفسر حوالي ٩٠,٢٪ من التغير الحاصل في المتغير التابع
- اختبار دورين-واتسن D-W: عن طريق اختبار D-W تم التوصل إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ، اي انعدام الارتباط الذاتي بين الاخطاء المشاهدات المختلفة في العينة . اذ يلاحظ بالنتائج ان قيمة (D-W) المحسوبة كانت اكبر من DU التي تساوي ١,٤٥ .
- تحليل الاقتصاد العراقي : في هذا الأنماذج تكون اسعار النفط المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (هي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام اساس ١٩٨٨ الرقم القياسي لاسعار المستهلك ومعدل البطالة وقد اظهرت النتائج لمعادلة الانحدار الآتية :

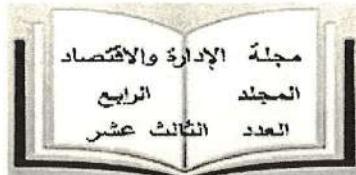
$$PI = 22.3 + 0.0006IN + 0.0366R - 0.303UN$$

$$R^2 = 90.2\% \quad \bar{R}^2 = 88.4\% \quad F = 52.01 \quad D-W = 2.1$$

$$T = (4.54, 10.25, 1.05, 1.29)$$

- اختبار T-Test: واظهر هذا الاختبار ثبوت معنوية الحد الثابت اذا كانت قيمة (T) المحسوبة اكبر من (T) الجدولية ومما سيتم رفض فرضية عدم التي تنص على (عدم معنوية) ونقبل فرضية البديلة التي تنص على (معنوية معلمة).
- اختبار F: أظهر هذا الاختبار معنوية معادلة الانحدار المقدرة ككل . اذ عند مقارنة (F) المحسوبة بالبالغة ٢,٠٠ مع نظيرتها الجدولية البالغة (٢,٨٤) وي مستوى معنوية ٥٪، وجد ان (F) المحسوبة اكبر من





(F) الجدولية ،ومما يتم رفض فرضية عدم التي تنص على (عدم معنوية معادلة الانحدار المقدرة) ونقبل فرضية البديلة التي تنص على (معنوية معادلة الانحدار المقدرة).

٣. اختبار R^2 : أظهر هذا الاختبار ان 2.2% بمعنى ان المتغير المستقل يفسر حوالي 2.2% من التغير الحاصل في المتغير التابع.

٤. اختبار دورين-واتسن D-W: عن طريق اختبار D-W تم التوصل إلى عدم وجود مشكلة ارتباط الذاتي ، اي انعدام الارتباط الذاتي بين الاخطاء المشاهدات المختلفة في العينة . اذا يلاحظ عن طريق النتائج ان قيمة D-W (المحاسبة كانت اكبر من DU التي تساوي 2.1 .

تحليل الاقتصاد السعودي :في هذا الأنماذج يكون اسعار النفط المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (هي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام اساس ١٩٩٩ ومعدل التضخم وقد تم استعمال اعداد العاملين بدلاً من معدل البطالة وذلك بسبب عدم توافر بيانات عن معدلات البطالة في مدة الدراسة (٢٠١٠-١٩٩٠)، وقد أظهرت النتائج لمعادلة الانحدار الآتية :

$$PI = -31.8 + 2.16 IN + 0.299 R + 0.0083 EM$$

$$R^2 = 92.0\% \quad F = 77.61 \quad D-W = 1.33 \quad R^2 = 93.2\%$$

$$T = (5.66, 4.56, 2.99, 9.47)$$

٥. اختبار (T-Test) : واظهر هذا الاختبار ثبوت معنوية الحد الثابت اذ كانت قيمة (T) المحسوبة اكبر من (T) الجدولية ومما سيتم رفض فرضية عدم التي تنص على (عدم معنوية) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على (معنوية معلمة) .

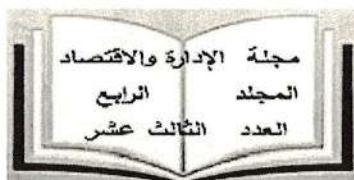
٦. اختبار F: أظهر هذا الاختبار معنوية معادلة الانحدار المقدرة ككل . اذ عند مقارنة (F) المحاسبة البالغة 77.61 مع نظيرتها الجدولية البالغة (2.84) وبمستوى معنوية 5% ، وجد ان (F) المحاسبة اكبر من (F) الجدولية ،ومما يتم رفض فرضية عدم التي تنص على (عدم معنوية معادلة الانحدار المقدرة) ونقبل فرضية البديلة التي تنص على (معنوية معادلة الانحدار المقدرة).

٧. اختبار R^2 : أظهر هذا الاختبار أن (2.2%) بمعنى ان المتغير المستقل يفسر حوالي 2.2% من التغير الحاصل في المتغير التابع.

٨. اختبار دورين-واتسن D-W: عن طريق اختبار D-W تم التوصل إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ، اي انعدام الارتباط الذاتي بين اخطاء المشاهدات المختلفة في العينة . اذا يلاحظ عن طريق النتائج ان قيمة D-W (المحاسبة كانت 1.33 وهي تقع في منطقة القرار غير حاسم اي قد تكون مشكلة ارتباط او لا تكون .

الاستنتاجات :

١. من اهم التحديات الداخلية التي تواجه الاقتصاد الدول العربي النفطي هو الاعتماد الكبير على القطاع النفطي المرتبط بالاسواق العالمية ، اي إن الاقتصاد هو اقتصاد منفتح على الخارج ، وهذا الارتباط يؤدي إلى تذبذب الابادات الحكومية بسبب تذبذب العوائد النفطية المرتبطة بدورها بتنقلات الانتاج والاسعار في السوق الخارجية مما يؤثر في مستوى الانفاق العام ومستوى الاستثمار في البلاد ، وفي حالة انخفاض اسعار النفط او مستوى انتاجه لاسباب مختلفة ، سوف تسعى الدولة إلى تقليل انفاقها العام بسبب انخفاض ايراداتها ..



٢. ان الدرجة العالية من اعتمادية الدول المنتجة للنفط على انتاج النفط وتصديره ولاسيما الدول العربية في تمويل اتفاقها واقتصادها ، فإن أي تقلب في سعر النفط يمكن ان يتسبب بعدم استقرار اقتصاداتها مما يتركها عرضة لمشاكل موازنة متفاوتة وتاثيراتها عالية الضرر وواسعة النطاق .

٣. نستنتج ان تقلبات اسعار النفط تؤثر في الابادات النفطية ومن ثم إلى الناتج المحلي الاجمالي مما يؤثر على حجم الاستثمارات والذي يؤثر على توفر فرص عمل للمواطنين

التوصيات:

١. يجب موافقة بين التخصصات الموجودة في الجامعات والخريجين وربطها بسوق العمل بحيث يتم تنسيق بين مخرجات التعليم وبين حاجة السوق او الاقتصاد من قوة العمل .
٢. يجب ان تستخدمن الابادات النفطية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية لأن لا يمكن ان يستغنى عن قطاع النفط في المدى القصير . فيجب اولاً تنوع الاقتصاد وتشجيع على الاستثمار .
٣. العمل على تنوع الاقتصاد وزيادة الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي . وذلك لتخفيف الصدمات والمشكلات التي يتعرض لها الاقتصاد ، وتقلص حجم البطالة وتشجيع النمو وزيادة نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي.

المصادر:

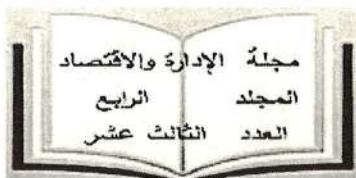
اولاً: كتب :

١. حسام علي داود - مبادئ الاقتصاد الكلي - دار المسيرة - عمان - الاردن - الطبعة الثانية ٢٠١١
٢. مايكيل ايدجمان - ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة - دار المريخ - الرياض السعودية - ١٩٩٩
٣. متوكل بن عباس محمد مهلهل - مبادئ الاقتصاد - مدخل عام - دار المريخ - الرياض المملكة العربية السعودية - ٢٠٠٩
٤. محمد أزهر سعيد السماك و زكريا عبد الحميد باشا - دراسات في اقتصاد النفط والسياسة النفطية جامعة الموصل - الطبعة الأولى ١٩٨٠
٥. محمد العربي ساكن - محاضرات في الاقتصاد الكلي - دار الفجر - الطبعه الاولى - ٢٠٠٦ - القاهرة
٦. نزار سعد الدين وابراهيم سليمان قطف - الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات - دار الحامد - عمان الاردن الطبعة الاولى - ٢٠٠٦

ثانياً: رسائل واطار تاريخ:

٧. - اوليان صالح - اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للمرة ١٩٩٠-٢٠٠٩ مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق ٢٠١١-٢٠١٠
٨. - اسلام محمد محمود عبد العاطي - الاصلاح الاقتصادي التجربة المصرية وامكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي - رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار - ٢٠٠٩
٩. - اسماء منسي ياسين النعيمي - منظمة الاقطارات المصدرة للبترول OPEC في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع إشارة للعراق - رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد - ٢٠٠٧
١٠. - سلطان علي - اصلاحات النظام المصرفى الجزائري وتأثيرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية - سطراوية مقدمة إلى جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق - ٢٠٠٦-٢٠٠٥
١١. - سيد بن سالم الزهراني - الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ - رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الادارية جامعة ملك سعود قسم اقتصاد - ٢٠٠٤ - السعودية .



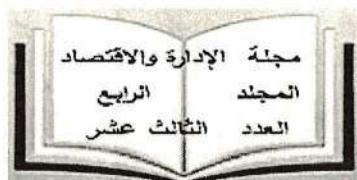


١٢. بودخخ كريم -اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٩-٢٠٠١ مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسخير جامعة الجزائر ٢٠١٠-٢٠٠٩
١٣. ثامر بن سعيد عبد الله الغامدي الجهود المبذولة من القطاعين الحكومي والخاص لمواجهة معوقات السعودية دراسة تحليلية رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الاجتماع في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة محمد بن سعود الإسلامية في السعودية -
- ٥١٤٢٧-١٤٢٦
١٤. حامد عباس محمد المرزوقي -إتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الريعية((المملكة العربية السعودية إنمونجا))!اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة ٢٠٠٨-
١٥. حيدر مجید عبود الفلاوي -دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق للمرة (٢٠٠٦-١٩٧٠)أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة ٢٠٠٩-
١٦. خليل عبد الكريم محسن الحديثي -تطور حجم الإنفاق العام واثره على التضخم للمرة ٢٠٠٩-١٩٩٠ رساله ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الاتيار ٢٠١١-
١٧. دراويسي مسعود -السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للمرة ١٩٩٠-٢٠٠٤ اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسخير جامعة الجزائر ٢٠٠٥
١٨. رحيم حسوني زيارة سلطان دور العوائد في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمرة ١٩٩٠-٢٠٠٨ -اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ٢٠١٠
١٩. ضيف احمد -سياسة الإنفاق العام على النمو والتتشغيل في الجزائر ١٩٩٤-٢٠٠٤- مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة حسيبة بن يوعلي -الشلف الجزائرية ٢٠٠٥-٢٠٠٤-ص ١٤٣
٢٠. عباس فاضل ربن التميمي -اثر تقلبات أسعار النفط الخام على أسواق الأسهم- رساله ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدراة والاقتصاد جامعة -كريلاء ٢٠١١-
٢١. عبدالله خضر عبطان السبعاوي -دور السياسيين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان نامية مختارة للمرة ١٩٨٥-٢٠١٠ اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل ٢٠١٢-
٢٢. عدنان محمد حسن الشددود -فاعليات السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (١٩٩١ - ٢٠٠٦) أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدراة والاقتصاد - جامعة البصرة ٢٠٠٩
٢٣. عقيل شاكر عبد المهدى الشرع -تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفي في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) دراسة حالة للمرة ١٩٨٥-٢٠٠٧-٢٠٠٨- اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ٢٠٠٨- مصطفى بن ساحة - اثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسخير جامعة بغدادية الجزائرية - لعام ٢٠١١-٢٠١٠
٢٤. محمد حسين كاظم الجبوري -تحديد حجم الإنفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعية- دراسة في بلدان عربية مختارة للمرة (١٩٨٨-٢٠٠٩) اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدراة والاقتصاد - جامعة الكوفة ٢٠١٢-
٢٥. محمد سامي عبد الله - الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للمرة (١٩٨٠-٢٠٠٢) رساله ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل - ٢٠٠٥-
٢٦. وسام حسين علي حسين الدليمي -اثر تغيرات أسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الأعضاء في منظمة (أوبك)للمرة ١٩٩٠-٢٠٠٧ رساله ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدراة والاقتصاد جامعة الاتيار - ٢٠٠٧

ثالثاً: بحوث ودوريات:

٢٦. شبيبي عبد الرحيم و آخرون - الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية-الجزائر بالاشتراك مع مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسخير - ملتقى دولي بعنوان: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١





- ٢٧- ابراهيم سعدون الدوسكي وآخرون -اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤

٢٨- منتصف ٢٠١٠-٢٠١١ تحليل وقياس مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية -المجلد ٧-العدد ٢٣-٢٠١١

٢٩- اسماء خضرير ياس وهيثم عبد القادر الجنابي - واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها -مجلة كلية التراث الجامعية -العدد الثامن

٣٠- الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية -تقرير الاقتصادي السنوي -اعداد مركز البحث والدراسات السعودية لمؤسسة النقد السعودي - لعام ٢٠١١

٣١- بحث مقدم إلى وزارة المالية العراقية -الدائرة الاقتصادية -البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق

٣٢- ثريا عبد الرحيم الخزرجي،تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية لمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣

٣٣- مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ١٣، العدد ٤٨، كانون الأول ٢٠٠٧

٣٤- دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمن -دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائرللمدة ١٩٧٠-٢٠٠٨-٢٠١٢-مجلة الباحث عدد ١٠

٣٥- سينوسى على دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر) - الأسباب - الحلول من خلال التطرق إلى تجارب دولية(

٣٦- بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسبيـر - ملتقى دولي بعنوان:استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١

٣٧- شيبى عبد الرحيم شكورى محمد سوق العمل بالجزائر واثر السياسات الاقتصادية التجمـعـية على معدلات البطالة -مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية .

٣٨- صالح مفتاح -اهداف السياسة النقدية في الجزائر (١٩٩٠-٢٠٠٤)مجلة العلوم الإنسانية في الجزائر -٢٠٠٤

٣٩- عبد الرؤوف عبادة وعبد الغفار غطاس -اثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية من ١٩٧٠-٢٠٠٨-مجلة الباحث ٩-

٤٠- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ((البطالة في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية التقليدية الدروس والحلول))

٤١- بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسبيـر - ملتقى دولي بعنوان:استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١

٤٢- عيادة سعيد حسين -البطالة في الاقتصاد العراقي :أسبابها وسبل معالجتها -مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية -المجلد ٤- العدد ٨ -السنة ٨

٤٣- قاسم حيزية-و البرز كلثوم- محاربة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة: لماذا وكيف؟ بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسبيـر - ملتقى دولي بعنوان:استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١

٤٤- عراف فائزه و سعودي نجوى دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال المدة ٢٠١١-٢٠٠٣ بالاشتراك مع مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسبيـر - ملتقى دولي بعنوان:استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١

٤٥- محمد بن عبد الله الجراح مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد ٢٧ - العدد الأول - ٢٠١١

٤٦- محمد علي إبراهيم العماري و ميثم ربيع هادي -اثر التبدل في نظم فعاليات التسبيـر على تنامي مخاطرة أسعار النفط الخام -مجلة العراقية للعلوم الإدارية جامعة كربلاء المجلد ١٧ العدد ٥ أيلول ٢٠٠٧

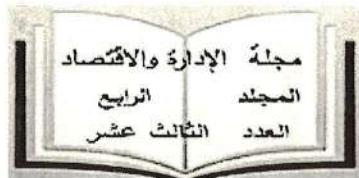
٤٧- محمد كريم قروف محمد الطاهر سعودي -السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الاداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٩-٢٠١١-٢٠١٢-مجلة الادارة والاقتصاد جامعة تكريت مجلـد ١٩-العدد ١٢ كانـون الاول ٢٠١٢

٤٨- محمد مسعي -سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو-مجلة الباحث -عدد ١٥ عام ٢٠١٢

٤٩- محمد يعقوبي - عنـتر بوـتـارـة -تأثـير بعضـ المتـغيرـاتـ الـاـقـتصـاديـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ عـلـىـ مـعـدـلاتـ الـبـطـالـةـ فـيـ الـجـازـيرـ لـفـتـرةـ ١٩٩٠-٢٠١٠

٥٠- بالاشتراك مع مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية

Digitized by srujanika@gmail.com



علوم التسيير -ملتقى دولي بعنوان: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦
نوفمبر ٢٠١١

٤٦. وسام حسين علي وإسلام محمد محمود ، سعر الصرف وأثره على التضخم في العراق للمرة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٧، عدد خاص ببحث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد، لمدة ١٠-٢٠١١/٥/١١.

رابعاً: تقارير

٤٧. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرة السنوية ٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠
٤٨. تقرير استراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٨- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
٤٩. صندوق النقد العربي -النشرة الاحصائية -أبو ظبي -حسابات القومية في الدول العربية للمرة ١٩٩٠-٢٠٠٠ العدد ٢١ عام ٢٠٠١
٥٠. صندوق النقد العربي النشرة الاحصائية للمرة ١٩٩٠-٢٠٠٠ العدد ٢١ العام ٢٠٠١
٥١. صندوق النقد العربي -تقرير اقتصادي العربي الموحد عام ٢٠١١
٥٢. صندوق النقد العربي -تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢
٥٣. صندوق النقد العربي تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤
٥٤. مؤسسة النقد العربي السعودي -الادارة العامة للباحثات الاقتصادية والاحصاء السعودية التقرير السنوي لعام ٢٠١٠
٥٥. مؤسسة النقد العربي السعودي الادارة العامة للباحثات الاقتصادية والاحصاء السعودية التقرير السنوي لعام ٢٠١١-
٥٦. موقع الرسمي للبنك الدولي <http://date.a bank aldwli.org /indicator>
٥٧. وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الأرقام القياسية نشرات مختلفة
٥٨. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - تقرير البنك المركزي العراقي عام ٢٠٠٩
٥٩. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لعام ٢٠١٠-٢٠١١
٦٠. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٤
٦١. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات تقرير البنك المركزي العراقي لسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٧-٢٠٠٨

خامساً: موقع الكتروني

٦٢. على الموقع الإلكتروني <http://jamalbanoon.blogspot.com>
٦٣. محمد الجاسر أثر الدورات الاقتصادية على السياسيين المالية والنقدية في المملكة" جمعية الاقتصاديين السعوديين(على الموقع الإلكتروني faculty.ksu.edu.sa/.../Presentation%20of%20Dr.%20Aljaser.pdf)

سادساً: مصادر انكليزية

٦٤. OPEC, Annual Statistical bulletin, 2007.
٦٥. OPEC, Annual Statistical bulletin, 2010- 2011
٦٦. Arthur O.sullivan- Survey of Economics –Principles, Applications, and Tools –,other-- 2005- u.s- p312
٦٧. Karl E. case –Ray Fair Pearson Education –INC ,Upper, saddle River-England -2012- p143
٦٨. William Boyes –Michael mellvindk –principles of macroeconomic –2001-McGRAW HILL COMPANIES INC.P140

